



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -  
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

## أثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذة:

د. إيمان شريط

من إعداد الطالبة:

رحمة حجال

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. لزهر ساحلي	رئيسا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
د. إيمان شريط	مشرفا	أستاذة محاضرة - ب-	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -
د. نورالدين بوالكور	ممتحنا	أستاذ محاضر - أ-	جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

السنة الجامعية: 2018 / 2019

# الإهداء

إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة وسيدي في الحياة حسين والدي  
العزیز حفظه الله إلى من بسط الرحمن تحت قدميها الجنان إلى نبع الحنان الذي لا ينضب  
عزیزة أُمي الغالیة حفظها الله

إلى من دعمني ليخرج هذا العمل إلى النور رفيق حياتي وسندي حسين زوجي العزیز له مني  
جزیل الشکر

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي حنان، حمزة، حسيبة، ومروة

إلى عصافير العائلة وسيم شمس الدين، أنيس، فراس، نورسين

وإلى زوج أختي جمال، وزوجة أخي كريمة إلى من ضاقت

السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي رميسة

إلى كل من نساها قلبي ولكن قلبي لم ينساها

إلى كل محبي العلم والمعرفة.

# الشكر

على إثر إنهائي لهذا العمل المتواضع أتقدم بشكري وعظيم إمتيناني، أولاً وقبل كل شيء للمولى

سبحانه وتعالى مصدقا لقوله ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ صدق الله العظيم  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد...

الشكر لله المعين الذي بإذنه أتممت إنجاز هذا البحث المتواضع

لمن دواعي الإعتزاز والشرف، أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر:

الأستاذة شريط إيمان التي تحملت عناء الإشراف بالتوجيه والنصح، طيلة مدة إنجاز هذا العمل.

إلى جميع الأساتذة والأصدقاء والأهل الذين قدموا لي العون والمساعدة، في إنجاز هذا العمل.

## الملخص:

إعتمدت الجزائر على الثروة البترولية إعتقادا كبيرا خلال مسيرتها التتموية، وخاصة فترة الثمانينات من القرن العشرين لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، ونظرا لتقلبات أسعار البترول في الآونة الأخيرة التي شهدت إنخفاض، دفعت بالجزائر إلى تبني طريقة التمويل غير التقليدي كآلية مستحدثة، إستثنائية، وإستعجالية. يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية التالية: عجز الموازنة، الميزان التجاري، الوضعية النقدية، إحتياطيات الصرف، سعر صرف الدينار الجزائري، ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، ولقد تم الإعتقاد على منهج دراسة الحالة لتحليل تقارير كل من بنك الجزائر وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

فالبغرم من سماح التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية بتمويل العجز في الميزانية، وكانت النتيجة تقلص عجز الموازنة إلى أن هذه الدراسة توصلت أن هناك أثر سلبي للتمويل غير التقليدي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر من خلال:

- إرتفاع الكتلة النقدية ومقابلاتها من قروض دون غطاء إنتاجي سيؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، لكن خلال هذه الدراسة لاحظنا إنخفاضه تدريجيا مع تطبيق التمويل غير التقليدي، وهذا راجع للتدابير المتخذة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير؛
- تراجع إحتياطي الصرف الذي كان مستهدف من أجل تخفيف الضغوطات؛
- إنخفاض قيمة الدينار الجزائري بشكل مستمر مقابل الدولار الأمريكي واليورو، ما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** الإقتصاد الجزائري، التمويل غير التقليدي، عجز الموازنة.

### Le résumé:

L'Algérie, dans le cadre du financement de son processus de développement, s'est fortement appuyée sur sa fiscalité issue du pétrole et du gaz. Néanmoins, Compte tenu de la volatilité des prix sur les marchés internationaux et en particulier en 2014 l'Algérie a enrichie le mode de financement de son économie nationale, en autorisant le financement non traditionnel.

Cette étude a pour objectif d'analyser l'impact du financement non conventionnel sur l'économie nationale en étudiant l'évolution des indicateurs économiques suivants : le déficit budgétaire, balance commerciale, masse monétaire, réserves de change, taux de change du dinaret le taux d'inflation sur la période du 2014 jusqu'à 2018.

**Les mots- clés:** le économie Algérie, financement non conventionnel, le déficit budgétaire.

## قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ، ب، ت	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي</b>	
05	تمهيد الفصل الأول
06	<b>المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي</b>
06	<b>المطلب الأول: واقع الإقتصاد الجزائري</b>
06	الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية والبنية التحتية للإقتصاد الجزائري
07	الفرع الثاني: برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر
07	أ. المخطط الثلاثي (1967- 1969)
07	ب. المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)
08	ت. المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977)
08	ث. المخطط الخماسي الأول (1980- 1984)
09	ج. المخطط الخماسي الثاني (1985- 1988)
10	ح. الإستعداد الإئتماني الأول (ماي 1989)
10	خ. الإستعداد الإئتماني (1990- 1993)

11	د. برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1994 - مارس 1995)
11	ذ. برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998)
12	ر. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 - 2004)
12	ز. البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005 - 2009)
13	س. برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010 - 2014)
13	ش. المخطط الخماسي للتنمية (2015 - 2019)
14	ص. النموذج الجديد للنمو (مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017)
14	الفرع الثالث: خصائص الإقتصاد الجزائري
15	<b>المطلب الثاني: قانون النقد والقرض</b>
15	الفرع الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90 - 10
15	الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض
15	أ. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001
16	ب. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003
18	ت. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010
18	ث. التعديل الجديد لقانون النقد والقرض لسنة 2017
19	<b>المطلب الثالث: عموميات حول التمويل غير التقليدي</b>
19	الفرع الأول: تعريف التمويل غير التقليدي
20	الفرع الثاني: خصائص التمويل غير التقليدي في الجزائر
20	الفرع الثالث: عملية طبع النقود في الجزائر
22	<b>المبحث الثاني: العلاقة بين الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي</b>
22	المطلب الأول: مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري
24	المطلب الثاني: ظروف تطبيق التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري
25	المطلب الثالث: إنعكاسات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري
27	<b>المبحث الثالث: الدراسات السابقة</b>
27	المطلب الأول: الدراسة الأولى
27	المطلب الثاني: الدراسة الثانية
28	المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لتداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري	
31	تمهيد الفصل الثاني
32	المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها
32	المطلب الأول: المنهج المستخدم
32	المطلب الثاني: مجتمع الدراسة ومتغيراتها
34	المبحث الثاني: أثر تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري
34	المطلب الأول: إجراءات تطبيق التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري
36	المطلب الثاني: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على مؤشرات الدراسة
36	الفرع الأول: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الموازنة خلال الفترة 2014 - 2018
40	الفرع الثاني: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الميزان التجاري خلال الفترة 2014 - 2018
44	الفرع الثالث: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الوضعية النقدية خلال الفترة 2014 - 2018
50	الفرع الرابع: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على إحتياطي الصرف خلال الفترة 2014 - 2018
51	الفرع الخامس: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014 - 2018
54	الفرع السادس: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على التضخم خلال الفترة 2014 - مارس 2019
57	خلاصة الفصل الثاني
58	خاتمة عامة
63	المراجع
70	الملاحق

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
23	الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي في الجزائر	1

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
34	تطور قائم التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017 - 2018)	1
37	تطور رصيد الميزانية العمومية خلال الفترة (2014 - 2018)	2
40	تطور هيكل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014 - 2018)	3
44	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2014 - 2018)	4
47	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2014 - 2018)	5
50	تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (2014 - 2018)	6
51	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014 - 2018)	7
54	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014 - مارس 2019)	8

## قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
71	قائم التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية خلال الفترة (2017 - 2018)	1
72	تطور رصيد الميزانية العمومية خلال الفترة (2014 - 2018)	2
73	تطور هيكل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014 - 2018)	3
74	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014 - 2018)	4
75	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014 - 2018)	5
76	تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (2014 - 2018)	6
77	قيم متوسطة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة (2014 - 2018)	7
78	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014 - مارس 2019)	8

# مقدمة عامة

مقدمة:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ تعتمد بشدة على تصدير سلعة إستراتيجية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 65% من إيرادات الدولة، وهو ما جعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، في ظل صعوبات التنبؤ بسعر النفط.

فمنذ منتصف عام 2014 بدأت أسعار النفط بالإنهيار بصورة حادة ومفاجئة من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع عام 2016، فقد إنخفضت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72% وعليه إتخذت الجزائر تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، فإنخفضت نفقات ميزانية التسيير بنسبة 3.3% أما ميزانية التجهيز فإنخفضت بنسبة 16%.

وفي أواخر سنة 2017 تبنت الجزائر التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الخزينة العمومية من خلال تعديل قانون النقد والقرض في أكتوبر 2017، وفي ظل ظروف تدني الموارد المالية للدولة أصبحت الجزائر أمام تحديات إقتصادية تنموية هامة، ومع مطلع سنة 2018 إعتمدت على برنامج تنموي يحتاج إلى مورد مالي كبير لتفعيله.

وقد جاء هذا البحث لتشخيص التجربة الجزائرية في مجال التمويل غير التقليدي مع محاولة تحليل ظروف وآليات تطبيقه بالإضافة إلى تداعياته الإقتصادية.

إشكالية البحث:

من هذا المنطلق ولتفعيل هذه الدراسة تمحورت إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

ما مدى فعالية تأثير أداة التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية على الإقتصاد الجزائري وفق التعديل الأخير لقانون النقد والقرض في أكتوبر 2017؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال هذا السؤال الرئيسي، نقوم بطرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ما واقع الإقتصاد الجزائري؟
- فيما تتمثل آليات و ظروف تطبيق التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري؟
- ماهي إنعكاسات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات أساسا؛

- تمثلت آليات تطبيق التمويل غير التقليدي في إصلاحات بنكية (تعديل قانون النقد والقرض)، أما الظروف فتمثلت خصوصا في عجز الميزانية العمومية للدولة؛
- للتمويل غير التقليدي تداعيات سلبية على إستقرار الإقتصاد الجزائري.

#### مبررات إختيار موضوع البحث:

- من أهم الأسباب التي كانت وراء إختيار موضوع البحث:
- الرغبة والميول الشخصي في معالجة هذا الموضوع؛
- حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه؛
- محاولة إزالة الإلتباس حول هذا الموضوع؛
- محاولة تقديم بحث أكاديمي بشأن ما يحدث من تطورات إقتصادية ونقدية في الإقتصاد الجزائري.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم التحولات التي طرأت على أدوات السياسة النقدية، بالإعتماد على إحدى الأدوات المستحدثة للسياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في أداة التمويل غير التقليدي من حيث مفهومها، نشوئها، آلية إستخدامها وتحليل آثارها على الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطور المؤشرات الإقتصادية سالفة الذكر.

#### أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها فهي تتناول إحدى موضوعات الساعة في الإقتصاد الجزائري والعالمية، يخص السياسة النقدية غير التقليدية كما نكتسي الدراسة أهميتها من حجم التأثيرات الكبيرة للسياسات النقدية على الإقتصاد، كما تظهر الأهمية البالغة للسياسات غير التقليدية في تصحيح التوازنات النقدية والمالية وهو ما قادنا لمحاولة تسليط الضوء على آليات التمويل غير التقليدي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الجزائري، في ظل تقديم الحكومة لمبرر الإعتماد على هذا النهج من قبل بلدان أخرى، وإعتماده كحل إستثنائي لمساعدة الإقتصاد الجزائري على تجاوز ضغوطات الصدمة البترولية التي يعيشها حاليا.

#### حدود البحث:

**الحدود الجغرافيا:** الإقتصاد الجزائري.

**الحدود الزمنية:** تم تحديد فترة تطبيق التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري من سنة 2017 إلى سنة 2021، لكن للتمكن من تحديد أثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، قمنا بتحديد الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2018 بالنسبة للموازنة، الميزان التجاري، الوضعية النقدية، وإحتياطيات الصرف، وسعر صرف الدينار الجزائري والفترة ما بين 2014- مارس 2019 بالنسبة للتضخم.

### منهج البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي في الفصل الأول لتحليل ووصف واقع الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي، ومنهج دراسة حالة في الفصل الثاني لدراسة وتحليل تداعيات تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري.

### صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات في إنجاز هذا البحث يمكن إيجازها في ما يلي:

- غياب المراجع من الكتب حول هذا الموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الميدانية المساعدة في إنجاز هذه الدراسة؛
- صعوبة إسقاط هذا الموضوع على الإقتصاد الجزائري فيما يخص تداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري نظرا لقصر مدة تطبيقه في الجزائر.

### هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى فصلين حيث تناولنا:

- **الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي** والذي تناول واقع الإقتصاد الجزائري من إمكانيات طبيعية وبشرية وبنى تحتية، برامج الإصلاح الإقتصادي وخصائص الإقتصاد الجزائري، قانون النقد والقرض من مضمونه إلى تعديلاته، وعموميات حول التمويل غير التقليدي بدءا بالمفهوم والخصائص ثم عملية طبع النقود، وفي مبحث ثاني العلاقة بين التمويل غير التقليدي والإقتصاد الجزائري من خلال مقارنة التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي في الجزائر وظروف تطبيقه في الجزائر وإنعكاساته، وختمنا هذا الفصل بأهم الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع.
- **الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لتداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري**، أين أوضحنا منهجية الدراسة الميدانية كما تناولنا فيه إجراءات تطبيق التمويل غير التقليدي وأثره على المؤشرات الإقتصادية التالية: الموازنة، الميزان التجاري، الكتلة النقدية ومقابلاتها، إحتياطي الصرف، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو، ومعدلات التضخم.

## الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية

حول الإقتصاد الجزائري

والتمويل غير التقليدي

## تمهيد الفصل الأول:

يحتل الإقتصاد الجزائري مكانة إستراتيجية بين الإقتصاديات العربية والإفريقية وكذا العالمية، نظرا لموقعه الإستراتيجي والثروات الطبيعية التي يتمتع بها بخاصة الثروة البترولية، ولقد مر الإقتصاد الجزائري بعدة إصلاحات بدءا من مرحلة التخطيط إلى الإنفتاح الإقتصادي، تزامنت مع إرتفاع أسعار المحروقات، إعتد في تمويلها على إيرادات المحروقات، هدفت هذه الإصلاحات إلى إنعاش الإقتصاد الجزائري، لكن مع إنهيار أسعار البترول في السوق العالمية، ونظرا لتمييز الإقتصاد الجزائري بأنه إقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات المحروقات جعل الجزائر أمام تحديات مالية صعبة، ومن أجل تدارك الوضع الإقتصادي بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة إجراءات هدفت إلى ترشيد النفقات العامة، ونتيجة لوتيرة الأحداث والمستجدات الإقتصادية التي كانت أسرع تم اللجوء للتمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية في ظل إستبعاد الإستدانة الخارجية، ومحدودية عائدات الإقتراض الداخلي، ما إستدعى إدخال تعديل على قانون النقد والقرض، من خلال هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح:

- **المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي**، الذي تطرقنا فيه إلى واقع الإقتصاد الجزائري، وإصلاح المنظومة المصرفية (قانون النقد والقرض وتعديلاته)، ثم عموميات حول التمويل غير التقليدي؛

- **المبحث الثاني: العلاقة بين الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي**، مقارنة بين ما كان معتمدا في تمويل الإقتصاد الجزائري والآلية المستحدثة المتمثلة في التمويل غير التقليدي، وظروف وإنعكاسات تطبيق هذه الأخيرة على الإقتصاد الجزائري؛

- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**، التي بحثت في نفس موضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي

من خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على واقع الإقتصاد الجزائري، ثم قانون النقد والقرض بالإضافة إلى عموميات حول التمويل غير التقليدي.

المطلب الأول: واقع الإقتصاد الجزائري

الفرع الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية والبنى التحتية للإقتصاد الجزائري

تتوفر الجزائر على إمكانيات جد هائلة على صعيد الموارد الطبيعية، البشرية وفي مجال البنى التحتية التي يحتاجها الإقتصاد، ويمكن إدراج أهم صور الثراء على الأصعدة المذكورة فيما يلي:

أ. **الموارد الطبيعية:** تتوفر الجزائر على موارد طبيعية هامة وثروات باطنية ذات وفرة كبيرة، تجعل من الجزائر بلدا غنيا بالمواد الأولية وتؤهله لأن يكون قطبا صناعيا هاما في العالم بحيث نجد:

- أراضي زراعية واسعة وإمكانيات مائية منها القابلة للتجديد، وثروة حيوانية وسمكية هائلة؛
- وفرة وتنوع الموارد المعدنية منها: الحديد، الفوسفات، الزنك، الرصاص... الخ، وموارد طاقوية كالنفط الذي اكتشف بالجزائر سنة 1956، إضافة إلى الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية.<sup>1</sup>

ب. **الموارد البشرية:** يعتبر النظام التعليمي الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في الجزائر،<sup>2</sup> حيث تشمل

الشبكة الجامعية الجزائرية 106 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة كما يلي: 50 جامعة، 13 مركز جامعي، 20 مدرسة وطنية عليا و 10 مدرسة عليا، 11 مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين جامعتين<sup>3</sup> تعتبر كل من جامعة قسنطينة، جامعة وهران السانوية وجامعة باتنة، أكبر ثلاث جامعات من حيث عدد الطلاب المسجلين.<sup>4</sup>

ت. **البنية التحتية:** عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتية وتحديثها، فعملت على تجهيز البلاد بشبكة من

الطرق والمواصلات، لخدمة التجارة الداخلية والخارجية منها: الطرق البرية خاصة الطريق السيار شرق-غرب، الموانئ التي يقدر عددها ب 10 موانئ رئيسية إضافة إلى المطارات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> إلهام نمري، العولمة المالية وتأثيرها على الدول النامية - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2013 / 2014، ص: 62.

<sup>2</sup> كريمة مكسن، العولمة الإقتصادية وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري (حالة الجزائر والشراكة الأورو متوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2014 / 2015، ص: 68.

<sup>3</sup> الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تاريخ الإطلاع 12-06-2019:

[https://www.mesrs.dz/universites?fbclid=IwAR29NfxvGjnbQOQQYjdkoBnnNhiERK-\\_tyVvb7RTsEKAsUGGd9SJht6mGE](https://www.mesrs.dz/universites?fbclid=IwAR29NfxvGjnbQOQQYjdkoBnnNhiERK-_tyVvb7RTsEKAsUGGd9SJht6mGE).

<sup>4</sup> نادية آيت زاي وآخرون، التقرير الوطني: الجزائر، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، الجزائر، يونيو 2014، ص: 4.

<sup>5</sup> كريمة مكسن، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

الفرع الثاني: برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

قامت الجزائر منذ الإستقلال بعدة مخططات تنموية كما يلي:

ب. المخطط الثلاثي (1967 - 1969):

المخطط الثلاثي 1967 / 1969 هو أول مخطط بدأت به الدولة الجزائرية عهد التخطيط، وكان الحجم الإستثماري المستهدف تحقيقه هو 9.06 مليار من الدينارات الجزائرية، أما تكاليف البرامج فكان تقديرها هو 19.58 مليار دج، تحدد الدولة أهداف المخطط على ضوء عاملين العامل المادي المتعلق بالإمكانات المالية للمجتمع التي تشكل المدخرات الجزائرية (الدولة والأفراد)، ثم العامل البشري بمختلف الفئات ولقد كان توزيع الإستثمارات الفعلية بين ثلاث مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها كما يلي:

- الإستثمارات الإنتاجية مباشرة 6.79 مليار دج موزعة على: الزراعة 1.88 مليار دج، الصناعة 4.91 مليار دج؛

- الإستثمارات شبه الإنتاجية 0.36 مليار دج؛

- الإستثمارات غير الإنتاجية مباشرة 2.01 مليار دج موزعة على: البنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الإجتماعية 1.73 مليار دج؛<sup>1</sup>

في هذا المخطط تم وضع الأسس الضرورية لتغطية التنمية الشاملة وإنشاء دولة قوية ومتينة، إتضحت ملامحها في التأميم الذي مس قطاعات المناجم والبنوك وقطاعات توزيع مواد ومشتقات المحروقات.<sup>2</sup>

ت. المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973):

عرفت هذه الفترة بفترة تأميم المحروقات وفترة الثورة الزراعية وتطبيق التسيير الإشتراكي للعمال،<sup>3</sup> يظهر هذا المخطط في قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الإستثمارية وإختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، كان الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 1999، ص: 166، 168.

<sup>2</sup> رقية بوبكري، عرباوي نورالدين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012 / 2013، ص: 26.

<sup>3</sup> عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، 2015 / 2016، ص: 13.

<sup>4</sup> بغداد كراباني، نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005، ص: 4.

كما أن معظم الإنفاق الإستثماري لقطاع الصناعة كان موجها غالبا في قطاع المحروقات،<sup>1</sup> في عام 1971 أتى الإصلاح المالي والمصرفي لتحديد طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، فالقروض البنكية المتوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي، قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة تتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الإيدار المعبأ من طرف الخزينة، التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك التجارية والمؤسسات.<sup>2</sup>

### ث. المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977):

هو عبارة عن إستمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه ويتميز بمبلغ الإستثمارات الكبير بسبب إرتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير، بلغ إنتاج النفط الخام 22.8 مليون طن سنة 1963، كما بلغ إنتاج الغاز الطبيعي 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بـ 140 مليار دج وقسم هذا المبلغ على القطاعات التالية:<sup>3</sup>

- قطاع الصناعة ويشمل المحروقات منحت له الأولوية بـ 60.7%؛

- قطاع الفلاحة ويشمل الري 7.3%؛

- باقي القطاعات الإقتصادية 32%.

أدت الموارد النفطية المتضاعفة إلى إهمال تعبئة الإيدار الخاص، للمساهمة في تمويل الإستثمارات التي أضحت تعتمد بصفة أساسية على المداخل النفطية بالإضافة إلى الديون الخارجية.<sup>4</sup>

### ج. المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984):

تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت عن المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980، ركزت على تقييم سياسة التنمية الإقتصادية التي إتبعها الجزائر ما بين 1967 - 1978 وأفاق عشرية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب وحددت أهداف المخطط فيما يلي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص: 325، 326.

<sup>3</sup> عابد بشيكر، نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970 - 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009/2010، ص: 77.

<sup>4</sup> محمد سحنون، مبارك بوعشة، مداخلة بعنوان تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهدي أم البواقي الجزائر، ص: 16.

<sup>5</sup> سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962 - 1989، 1990 - 2005)، الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة مصر، 2012، ص: 181.

- تدعيم الإستقلال الإقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للإقتصاد الجزائري والتوازنات الخارجية، وتكييف بنية الإستثمارات القطاعية، بصفة تضمن تغطية مرضية للإحتياجات الإجتماعية الأساسية وتوفير شروط إستعمال أحسن للقدرات الإنتاجية وتطويرها؛
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الإقتصاد الجزائري المترابط بما يدعم التخطيط، وتوزيع أكبر للمسؤوليات وإستعمال أفضل للآليات الإقتصادية في ميدان التدخل وتأطير الدولة؛<sup>1</sup>
- إرتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة ساهم في تحقيق نمو قدره 5%؛<sup>2</sup>
- إبتداء من عام 1978 تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الإستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل،<sup>3</sup> بإستثناء بعض النشاطات مثل النقل والخدمات،<sup>4</sup> وعليه في هذه الفترة لم يكن القيد المالي عائقا على التنمية بسبب الجباية البترولية.<sup>5</sup>

### ح. المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1988):

يتميز هذا المخطط بميزتين: الأولى أنه تكميل لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الإهتمام القوي بالتسيير والثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري، يبدو على هذا المخطط حرصه الكبير على إحترام توصيات المؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الجزائري الذي إنعقد بين 19 إلى 22 ديسمبر 1983، وهي التوصيات التي جسدها اللجنة المركزية،<sup>6</sup> وقد عرف الإقتصاد الجزائري في مرحلة الثمانينات توقف في عجلة التنمية لإنخفاض الإستثمارات بسبب إنخفاض حاد في موارد الدولة، التي كانت تعتمد على المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط خاصة مع الأزمة البترولية لسنة 1986، فكانت الخزينة تلجأ أليا للبنك المركزي<sup>7</sup>

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 181، 182.

<sup>2</sup> سكيينة بن حمود، مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط وإقتصاد السوق، الملتقى الجزائري الأول حول السياسات الإقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 13 ماي 2013، ص: 14.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2007، ص: 182.

<sup>4</sup> عبد الله خبابه، الإقتصاد المصرفي، بدون ذكر الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008، ص: 185.

<sup>5</sup> جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2017/2018، ص: 133.

<sup>6</sup> محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 136.

<sup>7</sup> هدى لونيسي، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية (1990 - 2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2011/2012، ص: 61.

للحصول على تسهيلات دون شرط أو قيد وبذلك أصبح تمويل الإستثمارات المخططة يعتمد كلياً على القطاع البنكي.<sup>1</sup>

#### خ. الإستعداد الائتماني الأول (ماي 1989):

إثر الأزمة سنتي 1986 و 1987، وعلى خلفية إنهيار أسعار النفط التي ظلت الجزائر مرتبطة بها بنسبة كبيرة،<sup>2</sup> لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار إتفاق الائتمان في ماي 1989، وقد وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة،<sup>3</sup> وقد إستخدم المبلغ كلياً كشرية واحدة في 30 ماي 1989، كما إستفادت الجزائر من تسهيل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وذلك نظراً لإنخفاض أسعار البترول سنة 1988، وإرتفاع أسعار الحبوب، وقد إتبعته السلطات عدة إجراءات من أجل تنفيذ هذا الإتفاق، وتمثلت في:

- إنتقال سعر صرف الدينار من 4.85 دينار للدولار الواحد في نهاية سنة 1987 إلى 12.19 دج نهاية سنة 1990، لينتقل إلى 21.39 دينار للدولار الواحد نهاية سنة 1991؛

- نمو الكتلة النقدية "2"<sup>4</sup> بين سنتي 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين تغير الناتج المحلي بمعدل 0.8%، وهو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يقضي إلى وجود كتلة نقدية بدون مقابل، الشيء الذي يؤدي إلى إرتفاع نسبة التضخم؛

- سجل معدل التضخم نسبة 9.3% في عام 1989 ليرتفع إلى 17.9% سنة 1990.<sup>5</sup>

#### د. الإستعداد الائتماني (1990 - 1993):

تميزت هذه الفترة بتراجع وركود إقتصادي التي قادت السلطات العمومية إلى اللاحل، أي إنعدام وجود إختيارات وبدائل لمواجهة الوضع المالي المتفاقم، هذا ما فرض حتمية تبني آليات التسوية الهيكلية المتعارف<sup>6</sup>

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 61.

<sup>2</sup> حفيظ صواليلي، سعيد بشار، شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر، شوهده يوم 14 / 06 / 2019 على الرابط: <http://www.elkhabar.com>، على الساعة: 15:58.

<sup>3</sup> حقوق السحب الخاصة هي أصل إحتياطي دولي إستحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملاً للأصول الرسمية بالبلدان الأعضاء، يتم تحديد قيمة هذا الأصل اعتماداً على سلة أربع عملات دولية أساسية، ويمكن مبادلته بأي من العملات القابلة للتداول الحر، كانت قيمتها تقدر ب 0.888671 غرام من الذهب النقي أي 1 دولار أمريكي، وبعد إنهيار نظام بروتن وودز حددت قيمتها في ضوء سلة عملات تتألف اليوم من اليوو والين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

<sup>4</sup> الكتلة النقدية في الجزائر: 1M = الأوراق النقدية + ودائع تحت الطلب و 2M = 1M + شبه النقود.

<sup>5</sup> عبد العزيز خفوس، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجزء الثاني، الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016، ص: 151 - 153.

<sup>6</sup> سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص: 241.

عليها لدى الهيئات المالية والنقدية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فكانت عملية إعادة الجدولة المتفاوض بشأنها وفقا لآليات التسوية، التي تشملها الإتفاقيات الثنائية،<sup>1</sup> من أهم الإجراءات المتخذة في هذه الفترة إصدار قانون النقد والقرض 90 / 10.<sup>2</sup>

ذ. برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1994 - مارس 1995):

نتيجة للعراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، دفع بالجزائر للإستجداد بصندوق النقد الدولي، وذلك من خلال تحرير رسالة النية التي تحتوي على الإصلاحات التي تنوي الجزائر تفعيلها في الواقع، بواسطة برنامج تكييفي لمدة سنة تغطي الفترة 01 / 04 / 1994 إلى 31 / 03 / 1995، ولقد إستهدف الإتفاق مايلي:

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للنواتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم؛
- توسيع قواعد إقتصاد السوق وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للإقتصاد؛
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء على القدرة الشرائية للفئات الإجتماعية.

ر. برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998):

بعد تطبيق برنامج الإستقرار الإقتصادي بنجاح، حررت الجزائر خطاب جديدا للنوايا تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي الجزائر القيام به، وتمت الموافقة عليه بإبرام إتفاق التمويل الموسع للفترة الممتدة من 1995 - 1998، ومن بين التدابير المتخذة نجد:

- إقامة سوق صرف ما بين المصارف مع إعتبار المصارف متعاملين معتمدين؛
- إلغاء إلزامية تحديد أجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز، إلغاء الدعم للمنتجات الغذائية والطاقوية، وتوسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.<sup>3</sup>

وعملت الحكومة الجزائرية خلال هذا الإتفاق على إنتهاج سياسة ميزانية صارمة، من أهم النتائج المترتبة على هذا البرنامج إرتفاع إحتياطي الصرف من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998، إنخفاض معدل التضخم من 29.8% سنة 1995 إلى 5% سنة 1998.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 241.

<sup>2</sup> حاكمي بوحفص، عبد القادر دريال، أثر الإصلاحات الإقتصادية على النمو الإقتصادي، جامعة وهران الجزائر، ص: 7.

<sup>3</sup> سمية بن عاشور، دور سعر صرف الدينار الجزائري في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2011 / 2012، ص: 55-57.

<sup>4</sup> وفاء بن ضياف، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2016 / 2017، ص: 71.

ز. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001-2004):

هدف هذا البرنامج إلى مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا، من خلال إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي، دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الإستغلال الفلاحي، وإعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية،<sup>1</sup> ولتحقيق هذه الأهداف رصد مبلغ 7.5 مليار دولار نتيجة لإرتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999،<sup>2</sup> وقد جاء هذا المخطط مع بداية تحسن الوضعية المالية للجزائر وهدف إلى تنشيط الإقتصاد الجزائري.<sup>3</sup>

س. البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005-2009):

تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية العمومية قيمته 200 مليار دولار أمريكي، خصصت أساسا لإعادة التوازن الجهوي الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالإحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها،<sup>4</sup> يهدف إلى ضمان إستمرارية النفقات العمومية، خصصت الدولة سنويا حوالي 16 مليار دولار لإستيراد مواد التجهيز ومواد موجهة لأدوات الإنتاج بهدف إستعادة المؤسسات لنموها والشروع في إحلال الواردات،<sup>5</sup> يستهدف هذا البرنامج تحسين الظروف المعيشية، تطوير المنشآت الأساسية، ودعم التنمية الإقتصادية،<sup>6</sup> تزامن هذا البرنامج مع تحسن الوضعية المالية للبلاد الناجمة عن إرتفاع أسعار البترول.

<sup>1</sup> بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25 أفريل 2001.

<sup>2</sup> جميلة قنادزة، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

<sup>3</sup> محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الإقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإجتماعية، تخصص الديموغرافيا، جامعة وهران 2 الجزائر، 2015/2016، ص: 144.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص: 138.

<sup>5</sup> فاطمة الزهراء العلمي، الإقتصاد الجزائري وفرص الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2011/2012، ص: 35.

<sup>6</sup> وسام خراف، التنمية الإقتصادية في ظل إقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2013/2014، ص: 94.

ش. برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014):

دخل حيز التنفيذ بالمصادقة على قانون المالية لسنة 2011، وخصص له مبلغ مالي ضخم قدر ب 21234 مليار دج، إستهدفت الحكومة من خلال هذا البرنامج،<sup>1</sup> تكملة المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية، والطرق والمياه، وإطلاق مشاريع جديدة تحفيزية للنمو الإقتصادي، وتحفيز الآلية الإنتاجية الجزائرية، وتنويع الإقتصاد الجزائري،<sup>2</sup> فالإقتصاد الجزائري رغم توفره على كل الطاقات الإنسانية والطبيعية، وكذا المؤهلات الزراعية والسياحية إلا أن مصادر تمويله بقيت منحصرة في عائدات الفوائض البترولية.<sup>3</sup>

ش. المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019):

تم فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية، بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 وتتلخص أهدافه في:

- برنامج إستثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار؛
- إستهداف معدل نمو سنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019؛
- وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب؛
- إتخاذ الحكومة تدابير للحد من الضغط الجبائي،
- تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي من خلال وضع إطار قانوني.<sup>4</sup>

مع حلول سنة 2015 إستمر إنخفاض سعر البترول ومن أجل تدارك الوضع الإقتصادي، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، من خلال الإلتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة ما يتعلق منها بالنمو والتشغيل.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> جميلة قنادزة، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

<sup>2</sup> محمد ثلياني، اليورو وانعكاساته على التنمية الإقتصادية في الجزائر (2000-2017)، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018، ص: 102.

<sup>3</sup> عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

<sup>4</sup> راجع القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30/12/2014 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 121، العدد 78، ص: 41.

<sup>5</sup> شروق بردودي، حوكمة النظام المصرفي وأثرها على النمو الإقتصادي، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018، ص: 95، 96.

ص. النموذج الجديد للنمو (مخطط عمل الحكومة سبتمبر 2017):

يهدف هذا النموذج إلى مواصلة مسار النمو، مضاعفة حصة الصناعة، عصرنة القطاع الفلاحي، الإنتقال الطاقوي، وكذا تنويع الصادرات، وحسب هذا النموذج فإنه يتم تحقيق هذه الأهداف عبر ثلاثة مراحل هي: أولاً مرحلة الإقلاع (من سنة 2016 إلى سنة 2019)، ثانياً مرحلة الإنتقال (من سنة 2020 إلى 2025)، ثالثاً مرحلة الإستقرار (من سنة 2025 إلى سنة 2030)، مع الإستعانة بمجموعة من الأدوات لمواجهة أزمة النفط، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتحفيز على إنشاء المؤسسات، تطوير سوق رؤوس الأموال، وإستكمال الإصلاح البنكي وتبني التمويل الداخلي غير التقليدي عن طريق تعديل قانون رقم 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: خصائص الإقتصاد الجزائري

يعتبر الإقتصاد الجزائري من أهم الإقتصاديات الإفريقية، بحكم الموارد البشرية والثروات المادية التي يتميز بها، ما جعلت الإقتصاد الجزائري يتميز بخصائص أهمها:

أ. **إقتصاد مديونية:** ترتكز معظم السياسات الإقتصادية في الجزائر على تسيير وإدارة أزمة المديونية، من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الإقتصادي، إن الإقتصاد الجزائري الآن يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية، التي لم تتخفف للمستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطة الخارجية، مازالت المديونية تشكل قيда نوعا ما وذلك بتأثيرها على إتجاهات وكيفيات التأهيل الإقتصادي، ورغم إنخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود إلى إرتفاع حصيللة الصادرات نتيجة لإرتفاع أسعار البترول، إلا أن حجم الديون لم تتخفف إلى مستوى مقدرة التسديد للإقتصاد الجزائري وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته.

ب. **إقتصاد ريعي:** يقوم على إستراتيجية للثروة البترولية والعادية لا تراعي محدودية الإحتياجات، وضرورة إستخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها، والعدالة في توزيع منافعها وحماية الأجيال اللاحقة بها، وعن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسيع في التسويق، على حساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة جعلت الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية.

ت. **إقتصاد تطورت فيه آليات الفساد:** وأصبحت تؤثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته، وتحد من كفاءة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إكرام بن عزة، شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، 21/08/2018، ص: 193، 194.

<sup>2</sup> كريمة بوشركة، أثر الشراكة الأورو متوسطية على الإقتصاد الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2014/2015، ص: 39، 40.

السياسات والمؤسسات الإقتصادية وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية الإقتصادية وتوجهها، وإزدادت شبكات الإقتصاد الموازي، وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواتها، الأمر الذي سيؤثر في السياسة الإقتصادية اللازمة لتأهيل الإقتصاد الجزائري.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: قانون النقد والقرض

#### الفرع الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية في إطار قانون النقد والقرض 90-10

تماشيا مع سياسة التحول إلى إقتصاد السوق ومحاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي، جاء قانون النقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، فبعد القيام بالإصلاح المتعلق بنظام البنك والقرض سنة 1986 (أين تم إدخال التغيير الجذري على الوظيفة البنكية)، وبعدها إصلاح سنة 1988 الذي منح إستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات، فأصدر قانون النقد والقرض 90-10 يمثل منعطفا حاسما، من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الجزائري القائم على المديونية والتضخم، حيث وضع هذا القانون نظام مصرفي تميز بإعادة تنشيط الوساطة المالية، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه نظام مصرفي ذو مستويين، حيث تم التمييز بين نشاط البنك كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية،<sup>2</sup> وقد أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان والرقابة في ظل إستقلالية تامة بالإضافة إلى تنظيمه لسوق الصرف،<sup>3</sup> وأصبح يدعى بنك الجزائر يمارس مهامه من خلال مجلس النقد والقرض الذي أوليت له مهمتان مهمة إدارة بنك الجزائر وكسلطة نقدية وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية.<sup>4</sup>

#### الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض

##### أ. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27/02/2001،<sup>5</sup> أهم ما جاء في هذا التعديل:

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 40.

<sup>2</sup> حنان باكور، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر، 2013/2014، ص: 13-14، 17.

<sup>3</sup> المادة 188 من القانون 90/10.

<sup>4</sup> فائزة لعرف، مدى تكييف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص: 159، 160.

<sup>5</sup> وداد بوعفار، أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990-2017)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018، ص:

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومجلس الإدارة ومراقبان؛<sup>1</sup>
- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن، أثناء ممارسة وظائفهم ماعدا تمثيل الدولة؛<sup>2</sup>
- بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض، وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ومجلس النقد والقرض مكلف بأداء دور السلطة النقدية؛<sup>3</sup>
- تلغي المادة 13 من الأمر 01-01 أحكام المادة 22 من قانون 90-10، والخاصة بمدة تعيين المحافظ وتعيين نوابه وتجديد ولايتهم وظروف إقالتهم، فالغاء هذه المادة له تأثير واضح على الإستقلالية العضوية لبنك الجزائر.<sup>4</sup>

#### ب. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003:

- بعد إفلاس بنك الخليفة لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة قانون 90-10 الصادر في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، تتمثل أهدافه في<sup>5</sup>:
1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال:
    - تقوية إستقلالية اللجنة المصرفية وتعزيز الرقابة؛
    - توسيع صلاحيات المجلس التي تخول له إختصاصات في مجال السياسة النقدية والتنظيم والإشراف؛<sup>6</sup>
    - تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 92.

<sup>2</sup> علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص: 53.

<sup>3</sup> وداد بوعفار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 92، 93.

<sup>4</sup> الطيب فراج، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول أثر إرتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد 3، سبتمبر 2017، ص: 22.

<sup>5</sup> بشرى بونيب، تحديث الخدمات المصرفية في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق خلال الفترة 2008-2017، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصاد، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018، ص: 67.

<sup>6</sup> كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، 2016/2017، ص: 9.

<sup>7</sup> أنظر المادة 62 من الأمر 03/11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90/10.

2. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي وذلك عن طريق:

- إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية إقتصادية ومالية، حول بنك الجزائر وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية؛
- إعتقاد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشاط المديونية العمومية؛
- تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية وتحسين التأمين المالي للدولة؛<sup>1</sup>
- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد.<sup>2</sup>

3. تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للمصارف وإدخار الجمهور من خلال:

- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص إعتقاد البنوك ومسيرتها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي؛
- إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الجزائرية ويلزم على كل بنك أن يدفع الصندوق علاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه ويحدد المجلس كل سنة مبلغ العلاوة؛<sup>3</sup>
- تقوية وتوضيح شروط عمل إدارة الخطر،<sup>4</sup> وإستحداث مركزية المخاطر على البنوك والمؤسسات المالية الإنخراط فيها.<sup>5</sup>

في هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 03-11 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمُنح البنك الإستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة، وتنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة،<sup>6</sup> كما يحدد مجلس النقد والقروض أهداف سياسة الصرف وكذا قواعد الصرف وينظم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> علي حدو، إنعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2011/2012، ص: 119.

<sup>2</sup> علي عزوز، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص: 19.

<sup>3</sup> أنظر المادة 118 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقروض.

<sup>4</sup> علي سنوسي، مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2015/2016، ص: 171.

<sup>5</sup> أنظر المادة 98 من الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقروض.

<sup>6</sup> أمال رمضان، محددات عرض النقود في الجزائر، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018، ص: 56.

<sup>7</sup> سهام محمد السويدي، إستقلالية البنوك المركزية، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2010، ص: 175.

ت. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

- لقد توصلت الإصلاحات البنكية في الجزائر سنة 2010 وذلك من خلال إصدار الأمر 10-04 بتاريخ 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، حيث ساهم هذا الأمر في:
- توسيع صلاحيات مهام بنك الجزائر من خلال حرصه على إستقرار الأسعار، كهدف من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين القرض والنقد والصرف، والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار النقدي والمالي، وتسيير التعهدات المالية إتجاه الخارج وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة وصلابة الجهاز المصرفي الجزائري؛<sup>1</sup>
  - تكيف بنك الجزائر بضمان فعالية الدفع وتحديد القواعد التي تسيروها وتوكيله ضمان أمن وسائل الدفع من غير الأوراق النقدية،<sup>2</sup> وأقرت المادة 83 بأنه لا يمكن الترخيص بالمساهمة الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية، التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الجزائرية المقيمة ب 51% على الأقل من رأس المال.<sup>3</sup>

ث. التعديل الجديد لقانون النقد والقرض لسنة 2017:

- نتيجة الأوضاع الصعبة التي يشهدها الإقتصاد الجزائري حاليا، فقد تم إستهلاك كافة الإحتياطيات العمومية، مما دفع بالخرزينة إلى تعبئة موارد إضافية، وهكذا تم اللجوء إلى قرض سندي وطني، كما إستفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم إقتطاعها من نتائج بنك الجزائر، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات، تبقى الخزينة لسنة 2017 بحاجة إلى تمويل يفوق 500 مليار دج.<sup>4</sup>
- إن بقاء الأسعار في الأسواق البترولية في مستوياتها الحالية، يزيد من حدة الضغوطات على خزينة الدولة في المدى القصير والمتوسط، تشكل هذه التصورات خطرا كبيرا على قدرات الدولة في مواصلة جهود التنمية الإقتصادية والإجتماعية، علما أن السوق النقدية والمالية الداخلية تشهد إنكماشاً في قدراتها، مما يحد من إمكانية تمويل الإستثمار الإقتصادي، لقد قامت السلطات العمومية بحكمة لمنع اللجوء إلى المديونية الخارجية للإستعاضة عن الأزمة المالية التي تمر بها البلدان، ولهذه الأسباب قررت الحكومة اللجوء إلى أداة تمويل تم إستعمالها في السنوات الأخيرة عبر العالم والمعروفة تحت إسم التمويل غير التقليدي أو التسهيل الكمي<sup>5</sup>

<sup>1</sup> الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة السابعة والأربعون، الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2010.

<sup>2</sup> وفاء بن ضياف، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

<sup>3</sup> المادة 06 من الأمر رقم 10-04 المتعلق بقانون النقد والقرض.

<sup>4</sup> بشري بونيب، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

<sup>5</sup> سارة بن يوسف، التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018، ص: 67.

التي ظهرت لأول مرة في اليابان لسنوات التسعينات واستعملت في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم في أوروبا، بعد الأزمة المالية العالمية 2008.<sup>1</sup>

وقد تم تعديل قانون النقد والقرض في 11 أكتوبر 2017 لتطبيق هذه الآلية من خلال المادة 45 مكرر، ويعد هذا التعديل ذو طابع إنتقالي تنفيذه محدود في الزمن، لا يؤثر في مضمون بقية أحكام قانون النقد والقرض ولقد نصت هذه المادة على مايلي<sup>2</sup>:

" بغض النظر عن الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل إستثنائي ولمدة 5 سنوات، لشراء مباشرة من الخزينة العمومية السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية إحتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للإستثمار، تنفذ هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة إلى: توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات."

وينبغي الإشارة في الأخير أن المصادقة على هذا التعديل يأتي في ظل خوف كبير، لدى خبراء الصحة البنكية والمالية الجزائرية، الذين يعتبرونه بمثابة عملية تجميل لطبع النقود المحفوفة بالمخاطر، والتي تتجر عنها زيادة كبيرة لنسب التضخم وتراجع القدرة الشرائية للدينار وإخلال كبير لدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على إستقرار العملة الجزائرية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: عموميات حول التمويل غير التقليدي

#### الفرع الأول: تعريف التمويل غير التقليدي

1. يمكن تعريفه من جانب المستهدفات بأنه: مجموعة الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الإقتصادي (لتحقيق أهداف إقتصادية محددة)، خلال فترة زمنية معينة، فالسياسة النقدية غير التقليدية تنطوي على إستهداف تحقيق متغير إقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل،..الخ).

2. أما من جانب الأدوات المستخدمة فإنه: أداة سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات يتم من خلالها تنفيذ دعما إئتمانيا معززا، وتسهيلات إئتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة، وفي أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملات المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الإقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 67.

<sup>2</sup> قانون رقم 17 / 10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 11 أكتوبر 2017، ص: 4.

<sup>3</sup> سارة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

<sup>4</sup> علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد 4،

2013، ص: 60.

الفرع الثالث: خصائص التمويل غير التقليدي في الجزائر

للتمول غير التقليدي المطبق في الإقتصاد الجزائري عدة خصائص وهي:

أ. إستثنائية: وذلك لإرتباطه المباشر بمسببات الإعتماد عليها، وهي حدوث العجز وإرتباط هذا الأخير أساسا بحجم النفقات والإيرادات، وعليه يمكن القول أن هذه العملية جاءت كحل ظرفي لضغوط الأزمة النفطية على مداخيل الدولة؛

ب. محددة بمدة زمنية: تم تحديد فترة الإعتماد على التمويل غير التقليدي بخمس سنوات، غير أننا يمكن أن نعتبر ذلك هامشيا، حيث أن ما يهم أكثر من الناحية الإقتصادية أن قيمة العجز في ميزانية الخزينة يتطلب جهدا كبيرا وإصلاحا جذريا للمنظومة الجبائية؛

ت. تتم عن طريق سندات الخزينة: وهنا تم التأكيد على أن بنك الجزائر يقوم بتمويل الخزينة مقابل شرائه للسندات التي تصدرها، مع العلم بأن قيمة السندات هي قيمة العجز أو القيمة التي تحتاجها الخزينة للتوازن بين النفقات والإيرادات؛

ث. شراء بطريقة مباشرة: على خلاف التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية في ظل القوانين السابقة، والتي تميزت بكونها تمر عبر السوق ما بين البنوك أي أن بنك الجزائر يقوم بشراء سندات الخزينة التي يتم طرحها للإكتتاب في السوق ما بين البنوك، فوفق قانون 10 / 17 يقوم بنك الجزائر بتمويل مباشر أي يقوم بشراء هذه السندات دون مرورها على الدائرة المصرفية؛

ج. غير محددة من حيث سقف الإصدار: حيث لا يوجد حد معين للمبالغ التي يتم إصدارها خلال المدة المعتمدة في التمويل غير التقليدي، هذا رغم تصريحات وزير المالية بأن المبالغ لن تتعدى 2659 مليار دج، وهذا في ظل توقعات بتناقص عجز الميزانية العام.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: عملية طبع النقود في الجزائر

منذ سنة 1965 تقوم دار المالية بإستعمال وسائلها الخاصة في صناعة النقود البنكية وكذا طباعة العملة المعدنية في الجزائر، وتتكفل مطبعة الجزائر بعملية طبع العملة الجزائرية، حيث بلغت كمية النقود التي تطبعها الجزائر يوميا 2 مليون مليار دينار، ونظرا للحيلة والحذر في إختيار الصفائح والحبر والألوان المختلفة، فقد كان البنك المركزي يستغرق وقتا طويلا يمتد بين 6 و7 أشهر لطباعة هذه النقود، ومع تبني الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي كحل إستعجالي لإستعادة التوازنات المالية للإقتصاد الجزائري وإحتواء تداعيات الصدمة البترولية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقروض... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله الجزائر، جوان 2018، ص: 220-222.

<sup>2</sup> وليد العشي، أحمد صديقي، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، جوان 2018، ص: 260، 261.

2014،<sup>1</sup> زادت وتيرة طبع النقود حيث تم طباعة 2185 مليار دج في الثلاثي الأخير من سنة 2017، ليرتفع هذا المبلغ إلى 4005 مليار دج في سبتمبر 2018 ثم 1187.2 مليار دج في نوفمبر 2018.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص: 261.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 18 - 20.

المبحث الثاني: العلاقة بين الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي

يمكن عرض العلاقة بينهما من خلال ظروف تطبيق التمويل غير التقليدي وانعكاساته على الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري

إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، أصبحت الخزينة تحصل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون النقد والقرض كالآتي:

- فيما سبق (تقليديا)، بنك الجزائر يمكنه أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوما متتاليا أو غير متتال أثناء سنة تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية وفي حدود حد أقصى يعادل عشرة في المائة (10%) من الإيرادات العادية للدولة، المثبتة خلال السنة المالية السابقة،<sup>1</sup> فمثلا لم يكن بإستطاعة الخزينة العمومية إقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار عام 2017 بناء على حجم إجمالي الإيرادات لعام 2016، والتي تم رصدتها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون إحتساب إيرادات الضرائب النفطية، ولكن مع التعديل الجديد فقد تم إعفاء الخزينة من هذا الشرط وبات في إستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للإئتمان، وبشروط أكثر يسرا وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد إستفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي؛

- فيما سبق (تقليديا) لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول)، ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشر مقارنة بما كان معمول به في السابق؛

- فيما سبق (تقليديا) كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين إستقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا إقتصاديا مستقلا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الإستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن إقتناء "سندات الخزينة" نظرا لحالتها غير الجيدة فهي غالبا "أصول ذات جودة أقل" ولكن وفي ظل إعتقاد هذا النمط التمويلي غير التقليدي فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية، بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها ودون إعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الإستثمار الوطني؛<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أنظر المادة 46 من الأمر 03 / 11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90 / 10.

<sup>2</sup> نصيرة بهلولي، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2017 / 2018، ص: 60، 61.

## الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي

- وفق قانون النقد والقرض وفي ظل القوانين الإقتصادية السائدة لا يمكن للبنك المركزي طباعة النقود، إلا وفق حسابات إقتصادية دقيقة حول وضعية الإقتصاد (حجم الإقتصاد، سياسة نقدية، نصوص تنظيمية)، أما في التمويل غير التقليدي فإن طباعة النقود من طرف البنك المركزي يكون دون قيد لتلبية حاجيات الخزينة العمومية.<sup>1</sup>

والجدول أسفله يلخص لنا الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي في الجزائر:

الجدول رقم (1): الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي في الجزائر

المعيار	التمويل التقليدي	التمويل غير التقليدي
تمويل غير ورقي تسبيقات الخزينة	إستفادة الخزينة العمومية من حساب جاري على المكشوف في حدود 10% من إيرادات الدولة العادية للسنة السابقة.	إستفادة الخزينة العمومية من حساب جاري على المكشوف دون سقف للإئتمان وبشروط أكثر يسرا كالفوائد الصفرية.
التمويل الورقي سندات الخزينة	لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وإكتتاب البنك المركزي وفق الأساليب الإستثمارية المعمول بها في السوق.	يسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" مباشرة في السوق الأولية، وشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها ودون إعتبار لجودتها المالية (كمية، إستحقاق، جودة).
طباعة النقود	طباعة النقود وفق حسابات إقتصادية دقيقة حول وضعية الإقتصاد (حجم الإقتصاد، سياسة نقدية، نصوص تنظيمية).	طباعة النقود (البنك المركزي) من دون قيد لتلبية حاجيات الخزينة العمومية.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتامدا على المادة 46 من الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90، نصيرة بهلولي، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2017/2018، ص: 60، 61، التمويل غير التقليدي في الجزائر، المفهوم، الآليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، أبريل 2018، ص: 9.

<sup>1</sup> التمويل غير التقليدي في الجزائر المفهوم، الآليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، أبريل 2018، ص: 9.

المطلب الثاني: ظروف تطبيق التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري

لقد لجأت الجزائر إلى تطبيق التمويل غير التقليدي نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها والتي تمثلت في:

- إنخفاض رهيب في سيولة البنوك على مدار سنتي 2015 و2016، حيث إنتقلت من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015،<sup>1</sup> لتصل إلى 821 مليار دينار نهاية ديسمبر 2016، ثم لتسجل 512 مليار دينار نهاية سبتمبر 2017؛<sup>2</sup>
- إستمرار تآكل احتياطي الصرف الجزائري والذي قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية؛
- تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعداد الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن سعر البترول الجزائري في المتوسط سنة 2017 وصل إلى 54 دولار و44.28 دولار في 2016، مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر ب 50 دولار في 2017 و45 دولار في 2016، هذا ما هدد التوازنات المالية للإقتصاد الجزائري وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها البلاد منذ صيف 2014؛
- تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وإرتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة اليورو؛<sup>3</sup>
- عجز ميزانية الدولة والذي قدر ب 2187.4 مليار دينار سنة 2016 مقابل 1206.5 مليار دينار سنة 2017؛<sup>4</sup>
- إعتقاد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على إيرادات المحروقات (تصدير النفط والغاز) فهما يشكلان ما يعادل 95% من صادرات البلاد، وبالتالي مداخيلها من العملة الصعبة وحوالي 40% من الإيرادات في ميزانية الدولة قبل إنهيار أسعار البترول سنة 2014، كما كانت تتجسد مداخيل المحروقات بحوالي 30% من الناتج الداخلي الخام للبلاد،<sup>5</sup> ما جعل إيراداته خاضعة للسوق الدولية، وهذا ما يعرض الإقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية؛

<sup>1</sup> بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر في مجلس الأمة، التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات سنة 2016، أبريل 2017، ص: 17.

<sup>2</sup> بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، فيفري 2018، ص: 18.

<sup>3</sup> وليد العشي، أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 260.

<sup>4</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 144.

<sup>5</sup> سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 2، 2018، ص: 19، 20.

ولقد لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي من أجل:

- تمويل الدين العام والمشاريع الإستثمارية: التي تندر عوائد على الإقتصاد الجزائري على المدى القصير والمتوسط، وليس لنفقات التسيير (الأجور، الإستهلاك..) وذلك كما جاء في تقرير وزير المالية الأسبق عبد الرحمن راوية بن خالفة، كما أوضح أن إعتقاد هذا الإجراء يجب إرفاقه بإصلاحات هيكلية منها الإصلاح الشامل للمنظومة المصرفية والإحتواء الضريبي وغيرها، كما أوضح بن خالفة أنه إذا لم يتم إرفاق هذا الإجراء بإستدراك إقتصادي حقيقي، سيكون له مخاطر كبيرة على التضخم والقدرة الشرائية؛<sup>1</sup>
- تجنب اللجوء إلى الإستدانة الخارجية لتمويل عجز الموازنة: حيث صرح الوزير الأول السابق أن اللجوء إلى الإستدانة من الخارج لتمويل عجز الموازنة الذي ألح عليه صندوق النقد الدولي وخبراء جزائريين قد منعه رئيس الجمهورية السابق، فالجزائر بحاجة إلى أكثر من 200 مليار دولار كل سنة، ولجوءها إلى الإستدانة يجعل الجزائر غير قادرة على سداد ديونها، وهذا ما جعل الجزائر تلجأ إلى التمويل غير التقليدي؛<sup>2</sup>
- التخفيف من الأعباء على صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف: نظرا للضغوطات المتزايدة على الخزينة العمومية وتزايد النفقات والإنخفاض الكبير للإيرادات إثر أزمة النفط.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: إنعكاسات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

للتتمويل غير التقليدي آثار على الإقتصاد الجزائري نذكر أهمها:

- زيادة معدلات التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين؛
- التراجع الحاد للإيرادات الجزائرية، وتقلص في الأرصدة المالية لإحتياطي الصرف وعجز الميزان التجاري؛<sup>4</sup>
- إرتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية، فالمستثمرون الجزائريون والأجانب الذين يقترضون الحكومة الجزائرية من خلال شراء السندات الحكومية، سيطلبون بأن تكون أسعار الفائدة عالية لأنهم يعرفون أن القدرة الشرائية للدينار ستتناقص تدريجيا؛
- كذلك إرتفاع نسب الفائدة على القروض الضرورية للمشاريع التي يحتاجها المستثمرون، وإنخفاض نسب الفائدة على التوفير مما يجعل المواطن لا يدخر أمواله بالبنك، كما أن الدين الحكومي يتسبب في إرتفاع الضرائب بدلا من تخفيض النفقات؛<sup>5</sup>

<sup>1</sup> منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الأحد 10 سبتمبر 2017، الجزائر العاصمة، ص: 12.

<sup>2</sup> الوزير الأول السابق أحمد أويحي، التلفزيون الجزائري، 17 سبتمبر 2017، تم الإطلاع عليه نوفمبر 2018 على الساعة: 20:15.

<sup>3</sup> حمزة رملي، مرجع سبق ذكره، ص: 215.

<sup>4</sup> بهاء الدين م، الأمامي يحذر من هزات إجتماعية في الجزائر، جريدة البلاد، العدد 5674، 18 جويلية 2018، ص: 2.

<sup>5</sup> مصطفى راجعي، سلبيات وإيجابيات التمويل غير التقليدي، الجزائر 24، شوهذ بتاريخ 09 / 02 / 2019، على الرابط: <http://aldjazair24.com/articles/44825.html>، الساعة : 15:00.

- يرى الخبير الإقتصادي كريستوف ديمبيك الذي يشغل منصب مسؤول أبحاث الإقتصاد الكلي في "ساكسو بنك" في باريس أن اللجوء إلى التمويل غير التقليدي يتمثل في "طباعة النقود"، وهذا يعني بنك الجزائر سينتج مزيدا من النقود، كما إعتبر أن إختيار الجزائر لتدابير أظهرت قصورها وعجزها في معالجة المشاكل وأن التجارب في عدة بلدان أظهرت أن اللجوء إلى "طبوع النقود" له تأثير سلبي على الإقتصاد، خاصة مع زيادة الإنفاق العمومي، علاوة على ذلك زيادة المعروض النقدي سيولد التضخم، ويؤدي إلى إنهيار قيمة العملة الوطنية، وإرتفاع كلفة الواردات خاصة المواد الإستهلاكية والمنتجات الأولية، وأشار إلى التجربة الفنزويلية فيما يخص التسيير الكمي الذي أدى إلى زيادة الكتلة النقدية غير المتحكم فيها، ما أدى إلى تضخيم مفرط وفقدان قيمة ومصادقية العملة الوطنية، إلى أن وصلت إلى الإفلاس، كما أوضح أوجه الشبه في الحالتين الجزائرية والفنزويلية، بخاصة التبعية المفرطة للمحروقات، التضخيم في الفواتير وأخيرا ضخ مزيد من النقود.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الأحد 10 سبتمبر 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 10، 11.

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

لا شك أن لموضوع التمويل غير التقليدي أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهمتهم في أبحاث عديدة لهذا الموضوع نذكر منها:

#### المطلب الأول: الدراسة الأولى

دراسة للباحثين وليد العشي وأحمد صديقي بعنوان تجربة التسيير الكمي في الجزائر، في جوان 2018، جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر، بحث مقدم في مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جاء هذا البحث بهدف التعرف على مفهوم إحدى الأدوات الحديثة للسياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في أداة التسيير الكمي من حيث نشوئها، طبيعتها، مكوناتها وآلية استخدامها وكذا آثارها على المتغيرات الإقتصادية على الأزمة العالمية مع إسقاط كل هذه العناصر على التجربة الجزائرية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: برامج التسيير الكمي قد زودت مختلف البنوك المركزية العالمية بحركية وديناميكية في إدارة السياسة النقدية في ظل ظروف الأزمة العالمية 2008، تعتبر الجزائر من بين الدول النامية القليلة التي طبقت سياسة التسيير الكمي، التمويل غير التقليدي في الجزائر يعتبر حل إستثنائي إستعجالي فرضته الظروف والتحول الإقتصادية، كذلك نجد تشخيص التجربة الجزائرية وجد من الصعب تحليل أثره على المتغيرات الإقتصادية إحصائيا لغياب المعطيات، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الأدوات يحتاج لفعاليتها وجود سوق مالي نشيط وهذا غير متوفر حاليا في الإقتصاد الجزائري وأن مستقبل برامج التسيير الكمي في الجزائر تحدده التطورات المستقبلية لأسعار المحروقات، يتمثل الفرق بين الدراستين في أن دراسة الباحثين تناولت التسيير الكمي والتمويل غير التقليدي بينما دراستي تمثلت في كيفية تأثير التمويل غير التقليدي على مؤشرات الإقتصاد الجزائري.

#### المطلب الثاني: الدراسة الثانية

دراسة للباحث حمزة رملي بعنوان التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض.... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، في جوان 2018، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة الجزائر، بحث مقدم في مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جاء هذا البحث بهدف معرفة التحولات التي تطرأ على آليات السياسة النقدية بالإعتماد على التمويل غير التقليدي، الوصول إلى تحديد أهم النتائج، الإعتماد على سياسات التسيير الكمي في أكثر الدول إستخداما وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على أوجه الإختلاف بين التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق قانون 10 / 17 وسياسة التسيير الكمي المطبقة في بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: إهتمام متزايد للسياسة النقدية في الجزائر، من خلال تحليل سياسة التسيير الكمي في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين عدم طبع النقود وإنما محاولة دفع البنوك للتخلي عن مصيدة السيولة وكذا تم التوصل إلى تسجيل معدلات نمو مرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية في فترات تطبيق السياسة، وعدم وجود تأثيرات على معدلات التضخم، بينما تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تمثلت فعلا في طبع النقود، الفرق بين الدراستين هي أن دراسة الباحث حمزة رملي تمثلت في دراسة الفرق بين سياسة التسيير الكمي

وسياسة التمويل غير التقليدي في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، بينما إكتفت دراستي بسياسة التمويل غير التقليدي وأثرها على الإقتصاد الجزائري.

### المطلب الثالث: الدراسة الثالثة

دراسة للباحث سليمان ناصر بعنوان السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر، في 2018 الجزائر، بحث مقدم في مجلة الدراسات المالية والمصرفية، جاء هذا البحث بهدف توضيح مفهوم كل من التسيير الكمي والسياسة النقدية غير التقليدية وظروف وملايسات تطبيق هذه الأخيرة في الجزائر، وكذا تبيان الآثار المتوقعة لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر متوصلا إلى النتائج التالية: أنه لا يمكن المقارنة بين نجاح سياسة التمويل غير التقليدي أو فشلها بالبلدان الصناعية الكبرى، التي طبقتها كأحد الحلول للخروج من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما يتمثل الفرق بين هذه الدراسة ودراستي في أن هذا الباحث ركز على الآثار المتوقعة لتطبيق التمويل غير التقليدي ومقارنتها بالتسيير الكمي المعتمد من قبل الدول الصناعية الكبرى، بينما دراستي تتمثل في أثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري.

## خلاصة الفصل الأول:

- يعتبر التمويل غير التقليدي من المواضيع المستحدثة في الإقتصاد الجزائري، فمن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن هناك إهتمام متزايد بالسياسة النقدية في الجزائر، وهو ما تجلى في التشريعات المتعاقبة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017 هذه الأخيرة التي كان فيها التوجه نحو التمويل غير التقليدي، ومن خلال إستعراضنا للفصل الأول نستنتج مايلي:
- مر الإقتصاد الجزائري بعدة تحولات، تمثلت في برامج الإصلاحات التي إختلفت فيها طرق التمويل، من الإعتدال على قطاع المحروقات إلى توجه الخزينة العمومية للبنك المركزي؛
  - تميز الإقتصاد الجزائري بعدة خصائص منها إقتصاد مديونية، إقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات، وإقتصاد تطورت فيه آليات الفساد؛
  - عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات كان أهمها إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي عرف عدة تعديلات (2001، 2003، 2010) كان آخرها سنة 2017 والذي بموجبه تم تبني التمويل غير التقليدي؛
  - لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي من أجل تمويل عجز الموازنة؛
  - للتمويل غير التقليدي والذي يعنى بعملية طبع النقود، عدة خصائص تجعله يختلف عن طريقة التمويل التقليدية، وهي إستثنائية، محددة بمدة زمنية، تتم عن طريق سندات الخزينة، شراء بطريقة مباشرة، وغير محددة من حيث سقف الإصدار.
- بعد أن درسنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية للإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي، سنقوم في الفصل الموالي بتحليل تداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، من خلال دراسة تطور بعض المؤشرات الإقتصادية خلال الفترة الزمنية 2014-2018 .

## الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية لتداعيات

التمويل غير التقليدي على

الإقتصاد الجزائري

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر الجزائر ذات إقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد للثروة هو المحروقات (النفط والغاز)، فعلى إثر الصدمة البترولية لسنة 2014 (إنهيار أسعار البترول)، قامت السلطات الجزائرية بتبني طريقة التمويل غير التقليدية التي هدفت إلى تنشيط الإقتصاد الجزائري، وقد جاءت دراستنا هذه من أجل تحليل تأثير التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، وبذلك سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها**، والذي تناولنا فيه منهج الدراسة، الطرق والأدوات المستخدمة، في دراسة أثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، مع دراسة متغيرات الدراسة.
- **المبحث الثاني: أثر تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري**، وذلك من خلال تحليل تطور المتغيرات الإقتصادية التالية: عجز الموازنة، الميزان التجاري، الكتلة النقدية ومقالاتها، إحتياطي الصرف، سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو، والتضخم وذلك خلال الفترة 2014 - 2018.

### المبحث الأول: منهجية الدراسة ومتغيراتها

تحدد الأهداف والخطوط العريضة التي تنطلق منها أي دراسة في طبيعة البحث، ونوعه فهي التي تحدد المنهج الذي بدوره يحدد لنا طريقة البحث، والأدوات المستخدمة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى المنهج المستخدم، والطريقة المستخدمة في تحليل متغيرات الدراسة، مع تقديم هذه الأخيرة (متغيرات الدراسة) وتحديد مجتمع الدراسة.

### المطلب الأول: المنهج المستخدم

المنهج هو الطريقة المؤدية للوصول إلى نتيجة ما، بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العمل، وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة علمية، ويرتبط المنهج الملائم للبحث إرتباطا وثيقا بكل من موضوع البحث وأهدافه.

وبما أن موضوع البحث الذي نحن بصدد إنجازه، يعنى بدراسة تداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تحليل تطور ستة متغيرات خلال الفترة 2014-2018 بالنسبة لعجز الموازنة، الميزان التجاري، الكتلة النقدية ومقابلاتها، إحتياطي الصرف، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، والفترة من 2014-2019 مارس بالنسبة للتضخم فسيتم الإستعانة بمنهج دراسة الحالة الذي يعتمد على طريقة الإستقراء، لتحليل تقارير كل من بنك الجزائر وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء حول متغيرات الدراسة.

### المطلب الثاني: مجتمع الدراسة ومتغيراتها

يتمثل مجتمع الدراسة في الإقتصاد الجزائري، ومن أجل توضيح تأثير تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري تم إختيار المؤشرات الإقتصادية التالية:

- **عجز الموازنة:** تعد الموازنة المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية والإقتصادية للدولة، فهي عبارة عن تقدير مفصل ومعتمد من طرف السلطة التشريعية يقدر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة خلال فترة زمنية، غالبا ما تكون سنة، ومن بين أسباب عجز الموازنة العمومية التوسع في الإنفاق العام، ضعف النمو الإقتصادي،... إلخ، وإن عجز الموازنة العمومية كان سببا في لجوء الحكومة الجزائرية لتطبيق التمويل غير التقليدي لتغطية هذا العجز بدلا من اللجوء للإستدانة الخارجية، ولقد تم إختيار هذا المؤشر لمعرفة إتجاه تطور عجز الموازنة إن كان في الإتجاه الصحيح والمستهدف أم العكس؛

- **رصيد الميزان التجاري:** يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات ومجمل الواردات الدولية، وهي تزيد من الإدخار والقدرة على نمو الإقتصاد عندما يكون الفرق موجب وتتقصها عندما يكون الفرق سالب، يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الإقتصادية الهامة، تم إختيار هذا المؤشر لمعرفة تطوراتها في ظل تطبيق سياسة ترشيد الواردات، لخفض مستوى الإستيراد تعاقبا مع تطبيق التمويل غير التقليدي؛

- **الكتلة النقدية ومقابلاتها:** نقصد بالكتلة النقدية حجم النقد المتداول في أي إقتصاد، وتعرف على أنها كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، تتكون من المجمعات النقدية M1 (التي تضم الأوراق النقدية والودائع تحت الطلب)، وM2 (عبارة عن M1 مضافا له أشباه النقود) وتتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية، النقود الكتابية وأشباه النقود، تظهر الكتلة النقدية في جانب المطلوبات، ولها ما يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام البنكي، والذي يدعى بمقابلات الكتلة النقدية هذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية (ذهب و عملات أجنبية)، وتسليفات الخزينة العمومية وقروض مقدمة للإقتصاد، وفي بحثنا هذا سنعتمد على مقابلات الكتلة النقدية فيما يخص تطور قروض للإقتصاد، قروض للدولة، وصافي الموجودات الخارجية خلال الفترة 2014-2018 ولقد تم إختيار كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها، لمعرفة مدى تداولهما وتأثرهما في الإقتصاد الجزائري بتطبيق التمويل غير التقليدي دون أن يكون مقابل إنتاجي؛

- **سعر الصرف وإحتياطي الصرف:** يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيط إقتصادي كلي، يتميز بتحسن أغلب مؤشراتته الداخلية والخارجية منها، ومن أهم مؤشرات الإستقرار الخارجي سعر الصرف وإحتياطي الصرف، فالبنك المركزي يتدخل في سوق الصرف بين البنوك، لضمان إستقرار سعر الصرف مقابل تقلبات الدولار الأمريكي واليورو، بإعتبارهما عملتين رئيسيتين في معاملات الإقتصاد الجزائري، على أساس أن جزءا كبيرا من إيرادات صادرات المحروقات تغذي الإحتياطات الرسمية للصرف، التي يسيهه بنك الجزائر، تم إختيار سعر الصرف وإحتياطي الصرف، لمعرفة مدى تأثير عملية طبع النقود على سعر صرف الدينار الجزائري بإعتبار أن قوة إقتصاد الدولة من قوة عملتها، ومعرفة الإتجاه العام لإحتياطي الصرف في ظل عدم الإستقرار التي تشهده أسعار البترول، بإعتبار الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي؛

- **التضخم:** يعرف على أنه الإرتفاع المفاجئ والمستمر للأسعار، تم إختيار هذا المؤشر بإعتباره مؤشر مهم يعكس القدرة الشرائية للمواطنين.

المبحث الثاني: أثر تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

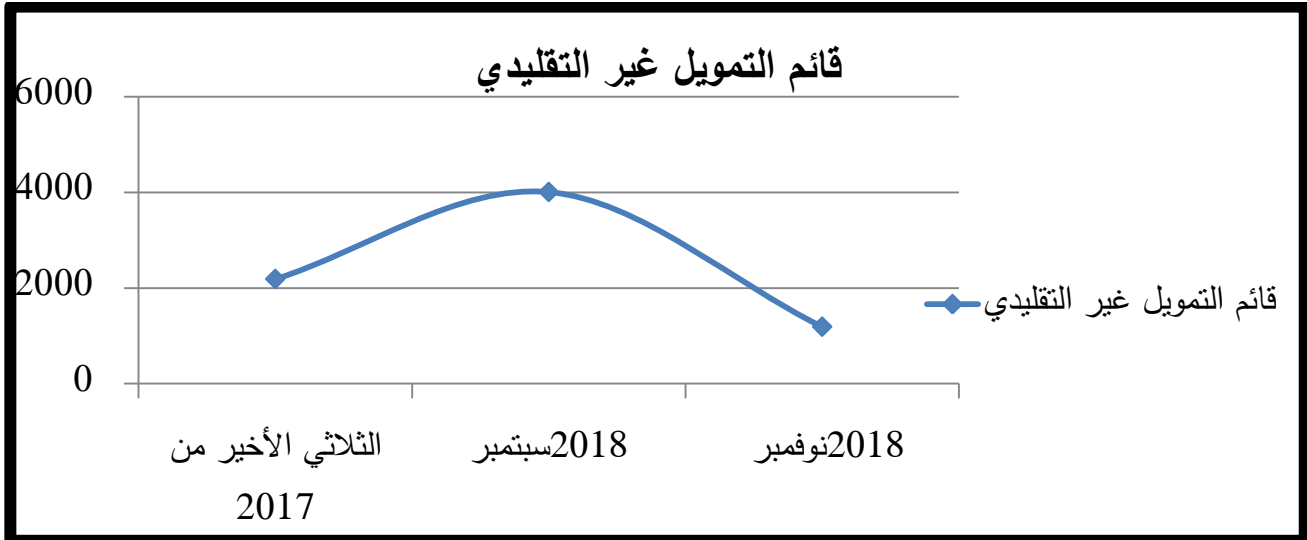
سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة آثار تطبيق التمويل غير التقليدي على الموازنة، الميزان التجاري، الكتلة النقدية ومقابلاتها، إحتياطي الصرف، وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة 2014-2018، ومعدل التضخم، خلال الفترة 2014-2019 مارس.

المطلب الأول: إجراءات تطبيق التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري

لقد تم تطبيق التمويل غير التقليدي وفق أحكام المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المصادق عليه من طرف مجلس الوزراء، الموجه بشكل حصري نحو ميزانية الإستثمار للدولة وليس نحو نفقات التسيير، الذي يسمح لبنك الجزائر "بإقراض الخزينة العمومية مباشرة"، كان الهدف منه تفادي توقف مسار التنمية، وهذا يتطلب التحكم في النفقات العمومية وعصرنة تسيير الميزانية من أجل الوصول إلى برمجة تمتد على عدة سنوات، ومواصلة عقلنة نفقات التسيير للدولة لتغطيتها الجباية العادية فقط، كما قامت الخزينة العمومية بتعبئة مبالغ لدى بنك الجزائر مقابل إصدار سندات حكومية ذات أجل إستحقاق مختلفة، تتراوح بين خمس سنوات وثلاثين سنة بمعدل فائدة وحيد قدره 0.5%، والشكل رقم (1) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1): تطور قائم التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2017-2018)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (1).

من خلال الشكل رقم (1) والذي يمثل تطور قائم التمويل غير التقليدي خلال الفترة (2014-2018) نلاحظ أنه مع إعتماد التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر، لاسيما لتسديد جزء من الدين العمومي، إرتفعت السيولة المصرفية الكلية بشكل واضح منذ بداية سنة 2018 من 2185 مليار دج في الثلاثي الأخير من سنة 2017 إلى 4005 مليار دج في سبتمبر 2018 والتي مثلت ذروته، لينخفض فيما بعد إلى 1187.2 مليار دج في نوفمبر 2018.

ويمكن تفسير ذلك فيما يلي:

- خلال الثلاثي الأخير من سنة 2017: بلغ قائم التمويل غير التقليدي مبلغ إجمالي يقدر ب 2185 مليار دينار جزائري، منه 570 مليار دينار لتمويل العجز الإجمالي للخرينة العمومية لسنة 2017، 354 مليار دينار موجهة للصندوق الوطني للإستثمار، 452 مليار دينار موجهة لإعادة شراء الجزء الأول من سندات الخزينة العمومية في حوزة شركة سوناطراك، و 545 مليار دينار موجهة لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية المتعلقة بديون سونغاز و 264 مليار دينار موجهة لتسديد الجزء الأول من القرض الوطني السندي، خلال شهر جانفي 2018 كان مبلغ 1400 مليار دينار كتسييق لتغطية جزئية لعجز الخزينة العمومية المرتقب لسنة 2018 (900 مليار دينار)، وتخصيص موجه للصندوق الوطني للتقاعد قصد تسديد ديونه تجاه الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (500 مليار دينار)؛
  - سبتمبر 2018: بلغ قائم التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية، من طرف بنك الجزائر نهاية سبتمبر 2018 قيمة 4005 مليار دج، منها 1470 مليار دينار موجهة لتغطية عجز الخزينة العمومية، و 1261 مليار دينار موجهة لتمويل الدين العمومي؛
  - نوفمبر 2018: تم طلب تمويل بمبلغ 1187.2 مليار دينار، وبذلك يصبح قائم التمويل غير التقليدي للخرينة يقارب 28% من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2017، وقد تم إستخدام هذا المبلغ بصفة كلية للإستثمار، حيث تم تخصيص ما قيمته 452 مليار دج لسوناطراك لإعادة شراء ديون الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر، والتي تمثل التعويضات لفوارق أسعار الوقود المتراكمة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2014، وستسمح هذه المبالغ بالمساهمة في تمويل جزء من البرنامج الإستثماري للمؤسسة، وتخصيص ما قيمته ب 735.2 مليار دينار للصندوق الوطني للإستثمار والذي سيساهم في تمويل برنامج إستثماري يتضمن خصوصا مشروع "الفوسفات المدمج" في شرق البلاد؛
- فمن خلال تطبيق التمويل غير التقليدي تم الإنتقال السريع من عجز في سيولة النظام المصرفي إلى فائض معتبر في السيولة، ومن أجل إحتواء مخاطر الضغوط التضخمية، والسهر على الحفاظ على مستوى من السيولة المصرفية يتوافق مع الإحتياجات الفعلية لتمويل الإقتصاد، تم ترشيد السياسة النقدية، حيث تم إستبدال عمليات إعادة الخصم بعمليات السوق المفتوحة لضخ السيولة، وإدخال معدل الفائدة التوجيهي خلال السداسي الثاني من 2017، كما قام بنك الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال السداسي الأول من 2018، بغية "تعقيم" أي فائض للسيولة، تمثلت في:
1. إعادة تفعيل عمليات إمتصاص السيولة، إبتداء من جانفي 2018 سمحت هذه العملية ب "تعقيم" فوائض بلغ متوسطها 275 مليار دينار جزائري؛
  2. تعقيم جزء من فائض السيولة، الناجم عن موارد التمويل غير التقليدي الموجهة لسوناطراك، علما أن إستعمال هذه الموارد يتوقف على تقدير المؤسسة وفقا لتجسيد إحتياجات تمويل برنامجها الاستثماري؛

3. رفع معدلات الإحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8% في بداية سنة 2018 ثم من 8% إلى 10% في جوان 2018، بذلك بلغ الإجمالي "المعقم" عن طريق هذه الأداة 659 مليار دينار جزائري.

#### تقييم تنفيذ التمويل غير التقليدي في الجزائر:

لقد أصدر بنك الجزائر تقريرا لتقييم تنفيذ التمويل غير التقليدي للميزانية، حيث أنه خلال الخمس أشهر الأولى من سنة 2017، وصل مستوى التمويل غير التقليدي في بنك الجزائر إلى 657 مليار دينار وبعد إعادة الحساب وفتح السوق وصلت الأرباح إلى 920 مليار دينار موزعة على الخزينة، ودون اللجوء إلى التسيير الكمي، ومنذ منتصف نوفمبر 2017 وحتى جانفي 2019 تم توفير مبلغ 6556.2 مليار دينار، تم إستخدام مبلغ 2.470 مليار دينار لتمويل العجز في الخزينة للسنتين 2017 و2018 وجزئيا للسنة المالية 2019 بمبلغ 1.813 مليار دينار، ساهم في تسديد الدين العام للشركات سوناطراك وسندات النمو مبلغ 500 مليار دينار مخصص للصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية لإعادة تمويل ديونها فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وبلغت إعتمادات الإقتصاد في عام 2018 معدل نمو بنسبة 13.8% مقارنة بالسنة المالية 2017 مع زيادة سنوية في التمويل بالقيمة المطلقة من 1.223 مليار دينار، وقد تم تحديد الإحتياطي الإلزامي البالغ 610 مليار دولار دينار بنسبة 10% وفي 14 فيفري 2019، وقررت لجنة عمليات السياسة النقدية في إجتماعها زيادة معدل متطلبات الإحتياطي بنسبة 12%، وطبق الإجراء يوم 15 فيفري 2019 حسب التعليمات 01-2019 المؤرخة في 14 فيفري 2019، والتي تعدل وتتم التعليمات الصادرة في 2004 المتعلقة بنظام الإحتياطات الإجبارية، تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية فيفري 2019 بلغت قيمة السيولة في البنوك 1895.6 مليار دينار. وعليه يمكن أن نستنتج أن التمويل غير التقليدي وجه فعلا خلال هذه الفترة لتغطية العجز في الميزانية، تمويل الدين العام المحلي، ودعم موارد صندوق الإستثمار الوطني وهذا حسب نص قانون النقد والقرض 17/10.

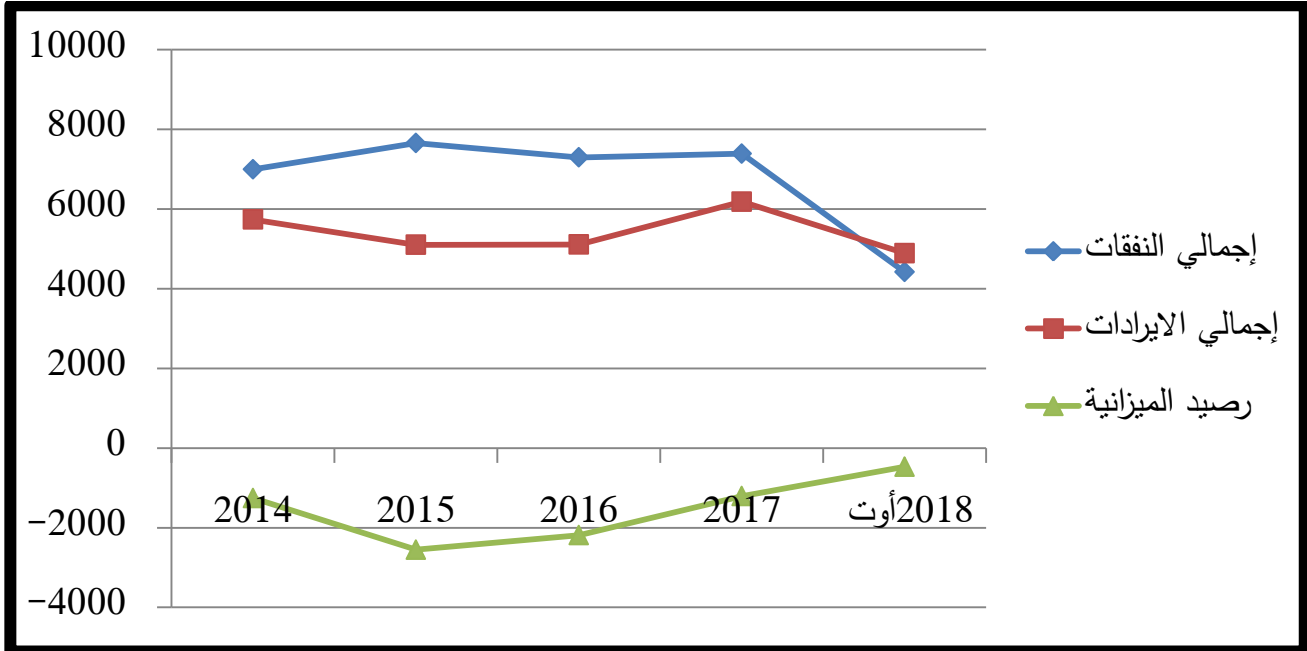
#### المطلب الثاني: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على مؤشرات الدراسة

##### الفرع الأول: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الموازنة خلال الفترة 2014-2018

من بين أسباب اللجوء للتمويل غير التقليدي تغطية عجز الميزانية العمومية، لذلك سنقوم في هذا الفرع بدراسة أثر التمويل غير التقليدي على عجز الموازنة للفترة 2014-2018 كما هو موضح في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): تطور رصيد الميزانية العمومية خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (2).

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بأنه:

بالنسبة لنفقات الميزانية: قدرت نفقات الميزانية ب 6995.7 مليار دج سنة 2014 مقابل إرتفاع وصل إلى 7656.3 مليار دج سنة 2015، وإنخفاض طفيف لتصل إلى 7297.5 مليار دج سنة 2016، أما بعد تطبيق هذه الآلية وإبتداء من سنة 2017 إستقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم ترتفع سوى ب 1.3% مقابل تراجع ب 4.7% في 2016 و قدرت سنة 2017 ب 7389.3 مليار دج مقابل إنخفاض ملحوظ قدر ب 4419.5 مليار دج في أوت 2018؛

أما فيما يخص إيرادات الميزانية: ف قدرت ب 5738.4 مليار دج سنة 2014، وإنخفضت إلى 5103.1 مليار دج سنة 2015، لترتفع بشكل طفيف لتصل إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016، أما بعد تبني الجزائر لآلية التمويل غير التقليدي سنة 2017 إرتفعت إيرادات الميزانية إلى 6182.8 مليار دج، لتتخفف بشكل ملحوظ لتصل إلى 4889.6 مليار دج في أوت 2018؛

ولقد عرف رصيد الميزانية العمومية عجز طيلة فترة 2014 - 2018، حيث قدر عجز الميزانية سنة 2014 ب 1257.3 مليار دج، ليرتفع العجز إلى 2553.2 مليار دج سنة 2015، ثم عرف إنخفاض طفيف إلى 2187.4 مليار دج سنة 2016، ليعرف بعدها عجز الميزانية إنخفاض ملحوظ سنة 2017 قدر ب 1206.5 مليار دج ويواصل الإنخفاض إلى 470.1 مليار دج في أوت 2018.

التفسير:

- فيما يخص نفقات الميزانية: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017، يعود الإرتفاع في النفقات سنة 2015، لإرتفاع النفقات الجارية من 4494.3 مليار دينار سنة 2014 إلى 4617.0 مليار دينار سنة 2015 رافقها إرتفاع في نفقات رأس المال من 2501.4 مليار دينار إلى 3039.3 مليار دينار لكل من سنتي 2014 و2015 على التوالي، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 نتج الإرتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%) على الرغم من إنخفاض نفقات رأس المال ب 3% من 2711.9 مليار دينار سنة 2016 إلى 2631.5 مليار دينار سنة 2017، في 2017 تجاوز مستوى نفقات التسيير ونفقات التجهيز المصروفة فعلا مثلت نفقات التسيير ونفقات رأس المال 103.6% و 114.8% على التوالي، وعموما وحسب بيان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان الصادر في فيفري 2019، قدر مبلغ نفقات التجهيز خلال الفترة 2014-2018 ب 16.232 مليار دينار، حيث قدرت الإستثمارات المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال هذه الفترة ب 8.385 مليار دينار، أما الإستثمارات الممولة من قبل المؤسسات المالية قدرت ب 4.634 مليار دينار، في الثمانية أشهر الأولى من 2018 عرفت إجمالي النفقات إرتفاع ب 4.5% مقارنة بنفس الفترة من 2017 أين وصلت إلى 4419.5 مليار دينار، إرتبط الإرتفاع في نفقات الميزانية كليا بالإرتفاع في النفقات بموجب عمليات رأس المال (إعتمادات في حسابات التخصيص الخاص دعم أسعار الفائدة تسديد المستحقات على الدولة ومساهمة ميزانية الدولة لصالح صندوق الضمان الإجتماعي)، بينما إنخفضت نفقات الإستثمار الفعلية بحوالي 180 مليار دينار.

- فيما يخص إيرادات الميزانية: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 وبعد أن كانت الإيرادات من المحروقات تمثل 75.4% من النفقات الجارية في سنة 2014، أصبحت لا تمثل سوى 51.4% منها سنة 2015، مما يعكس تدهورا في تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات، وهذا أدى إلى إنخفاض في إيرادات الميزانية لسنة 2015 عن سنة 2014، وقدرت إيرادات المحروقات (الجباية البترولية + الأرباح الموزعة من المؤسسة الوطنية للمحروقات) ب 1781.1 مليار دينار في 2016 بعد الإنخفاضات المتتالية ب 30% في 2015 وب 25% في 2016، وهذا ما أدى إلى الإرتفاع الطفيف في إيرادات الميزانية، أما فيما يخص الإيرادات خارج المحروقات قدرت ب 2349.9 مليار دينار سنة 2014 لترتفع إلى 2729.6 مليار دينار سنة 2015، ثم 3329 مليار دينار سنة 2016، أي أن إرتفاع إيرادات الميزانية مرتبطة بإرتفاع الإيرادات من المحروقات وإنخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى إنخفاض إيرادات الميزانية، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي نجم الإرتفاع المعترف في إجمالي إيرادات الميزانية سنة 2017 عن إرتفاع الجباية على المحروقات بحوالي 55% وبما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات، في حين من بين الإرتفاع الذي عرفته هذه الأخيرة والمقدر ب 481.3 مليار دينار يعود 309.8 مليار دينار منه، أي 64.3% إلى تزايد أرباح بنك الجزائر، أما الإيرادات خارج المحروقات سنة 2017 قدرت ب 3810.3 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 14.5% عن سنة 2016، لقد أدى إرتفاع

متوسط سعر البترول خلال الثمانية أشهر الأولى من 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 إلى إرتفاع إيرادات المحروقات بواقع 1840.3 مليار دينار مقابل 1415.1 مليار دينار في نهاية شهر أوت 2018، أدى هذا الإرتفاع في الضريبة البترولية المترافق مع إرتفاع الإيرادات غير الضريبية (أساسا الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر)، التي إنتقلت من 919 مليار دينار في 2017 إلى 1000 مليار دينار في 2018 إلى رفع إجمالي إيرادات الميزانية إلى 4889.6 مليار دينار مقابل 4382.1 مليار دينار في نهاية شهر أوت 2018.

- فيما يخص رصيد الميزانية: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي تزامنا مع التراجع المسجل في أسعار البترول في سنة 2015، عرف عجز الموازنة العمومية إرتفاع عن سنة 2014 أين كانت أسعار البترول تتجاوز 100 دولار للبرميل، غير أن سنة 2016 عرفت تراجع رغم الزيادة المسجلة في إيرادات الجباية العادية وتراجع نفقات التسيير وهذا راجع لإنخفاض أسعار البترول أين وصل إلى 45 دولار للبرميل، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017، نتج الإنخفاض المعتبر في العجز الميزاني عن الإرتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساسا إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر، في ظرف تميز بإرتفاع جد طفيف في النفقات الكلية، وقد بلغ الإذخار العمومي (إيرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير) 1425.0 مليار دينار مقابل 524.5 مليار دينار في 2016، أي بفائض قدره 23.0%، وهي نسبة أقرب إلى النسبة المسجلة في 2014 (21.7%) من تلك المسجلة في 2016 (10.3%)، في سنة 2017 تم تمويل نفقات الإستثمار للدولة من خلال مبلغ الإذخار العمومي ب 54.2% مقابل 19.3% في 2016، مما ولد إحتياج في التمويل بموجب رصيد الميزانية قدره 1206.5 مليار دينار، إن الإرتفاع الأكبر في إجمالي الإيرادات أدى إلى تقلص العجز الميزاني إلى 470.1 مليار دينار في أوت 2018 مقابل 745.7 مليار في أوت 2017.

### الإستنتاج:

من خلال ما سبق نستنتج وجود علاقة عكسية بين التمويل غير التقليدي وعجز الميزانية العمومية، فزيادة كمية النقود المطبوعة قابلها إنخفاض عجز الميزانية، في بداية الفترة كان عجز الميزانية العمومية مرتفع مقارنة بالفترة التي طبق فيها التمويل غير التقليدي، الذي إنخفض فيها هذا العجز هذا ما يعني أن تطبيق هذه الآلية أثر بالإيجاب على عجز الميزانية العمومية، وهو الهدف الأسمى من تطبيق هذه الآلية بدلا من اللجوء إلى الإستدانة الخارجية التي تضع الجزائر في دوامة لسداد ديونها وهي عاجزة عن ذلك، وعليه نستنتج عندما بلغ الإحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 1662.3 مليار دينار، تمت تغطية جزء منه بالإقتطاع الأخير (784 مليار دينار) من صندوق ضبط الإيرادات، الذي إستنفذ كليا ومن التمويل المصرفي، خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي، كما قام بنك الجزائر بضخ 2185 مليار دينار من العملة حتى 30 نوفمبر 2017، في إطار التمويل غير التقليدي الذي أقرته الحكومة لمواجهة العجز في الميزانية، فالحل ليس في إستحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية بل في إستحداث موارد تمويل حقيقية من خلال تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية، وعصرنة طرق تحضير الميزانية، وذلك من خلال تفويض

## الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لتداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

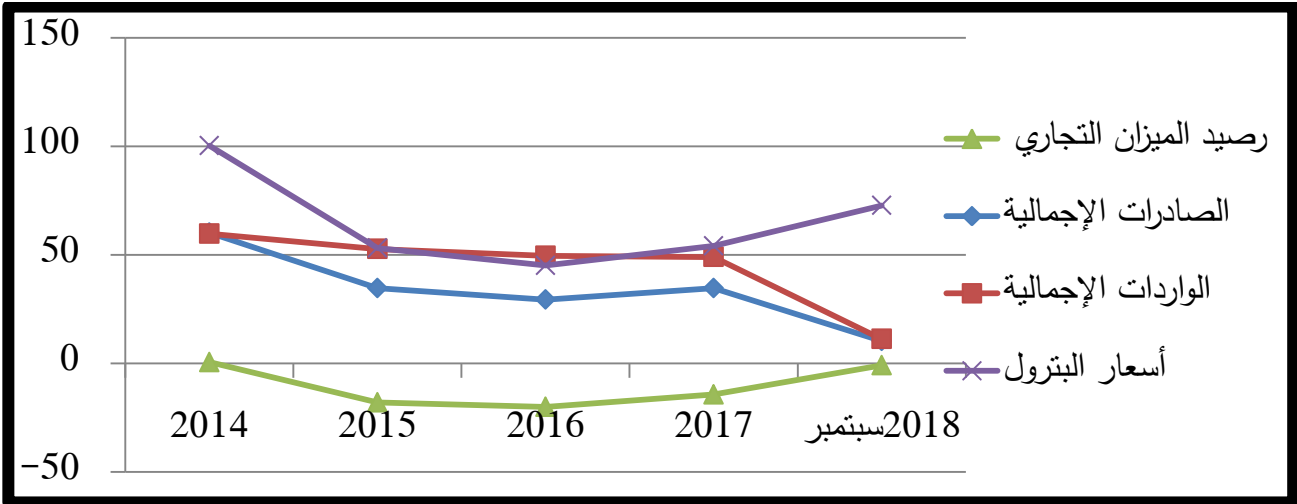
الإختصاصات في تسيير الميزانية على مستوى الجماعات المحلية، وتحسين إيرادات الجباية العادية (عصرنة مراكز وعمليات تحصيل الضرائب، مكافحة الغش الضريبي، إنشاء سلك لمفتشي الضرائب لهم صفة الضبطية)، التحكم في النفقات العمومية وترشيدها (إنجاز بطاقية وطنية لمداخل الأسر تحضيراً لترشيد سياسات الدعم، وتكييف برامج التجهيز مع النجاعة القطاعية).

### الفرع الثاني: أثر التمويل غير التقليدي على الميزان التجاري خلال الفترة 2014 - 2018

سنقوم من خلال هذا الفرع بتوضيح أثر التمويل غير التقليدي على الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018، والشكل رقم (3) يمثل تطور هيكل رصيد الميزان التجاري.

#### الشكل رقم (3): تطور هيكل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (3).

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

بالنسبة للصادرات الإجمالية: قدرت سنة 2014، 60.129 مليار دولار أمريكي لتتخفص إلى 34.566 سنة 2015 ثم 29.309 مليار دولار أمريكي سنة 2016، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي إرتفعت الصادرات الإجمالية إلى 34.57 سنة 2017 لتتخفص بشكل ملحوظ إلى 10.22 في سبتمبر 2018؛

بالنسبة للواردات الإجمالية: قدرت سنة 2014، 59.67 مليار دولار أمريكي لتتخفص إلى 52.649 مليار دولار أمريكي سنة 2015، ويواصل الإنخفاض إلى 49.437 مليار دولار أمريكي ثم 48.98 مليار دولار أمريكي مع إنخفاض ملحوظ في سبتمبر 2018، لتصل إلى 11.18 مليار دولار أمريكي؛

وعليه قدر رصيد الميزان التجاري سنة 2014، 0.489 مليار دولار أمريكي ليعرف عجز سنة 2015 قدر ب 18.083 مليار دولار أمريكي ثم يتسع العجز إلى 20.129 مليار دولار أمريكي سنة 2016 ثم إنخفض

هذا العجز سنة 2017 تزامنا مع تطبيق التمويل غير التقليدي إلى 15.733 مليار دولار أمريكي، هكذا وانخفض عجز الميزان التجاري بشكل ملحوظ في سبتمبر 2018 ليصل إلى 0.96 مليار دولار أمريكي. ولقد تزامن ذلك مع تغيرات أسعار البترول إذ نلاحظ أن منحنى أسعار البترول ومنحنى رصيد الميزان التجاري لديهما نفس الإتجاه، حيث عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول والذي تجاوز 100 دولار سنة 2014 أيضا إنخفاض حادا في 2015 و2016 ليصل إلى 53.07 دولار أمريكي و45 دولار أمريكي على التوالي، منذ ذلك الحين بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل إلى 54.053 دولار أمريكي سنة 2017 ثم 72.7 دولار أمريكي للبرميل في سبتمبر 2018؛

#### التفسير:

- فيما يخص الصادرات الإجمالية: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي، ومقارنة بسنة 2014 فإن الصادرات الإجمالية مرتفعة عن الفترة 2015-2018، نتيجة قيمة الصادرات من المحروقات سنة 2014 والمقدرة ب 58.462 مليار دولار أمريكي مقارنة بالصادرات خارج المحروقات المقدرة ب 1.667 مليار دولار أمريكي، هذا راجع لأسعار البترول المرتفعة التي تجاوزت 100 دولار أمريكي للبرميل، بعد سنة 2014 إنخفضت إجمالي الصادرات لتبلغ 34.566 مليار دولار أمريكي سنة 2015، نتيجة إنخفاض الصادرات من المحروقات أين وصلت إلى 33.081 مليار دولار أمريكي، وهذا راجع لتدهور أسعار البترول أين وصلت إلى 53.07 دولار أمريكي للبرميل، في حين الصادرات خارج المحروقات قدرت ب 1.485 مليار دولار أمريكي، كذلك عرفت سنة 2016 إنخفاض في الصادرات هذا راجع لإنخفاض أسعار البترول إلى 45 دولار أمريكي للبرميل إنتقلت الصادرات من المحروقات إلى 27.92 مليار دولار أمريكي في 2016، أما الصادرات خارج المحروقات قدرت ب 1.4 مليار دولار أمريكي، لهذا بلغ إجمالي الصادرات 29.309 مليار دولار أمريكي في 2016، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي أين عرف متوسط سعر البترول إرتفاع إلى 54 دولار أمريكي في 2017 وزادت فيها قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016 ب 18.9% كذلك في ظرف إنخفاض الكميات المصدرة (-2.2%)، إنتقلت إلى ما يقارب 33.20 مليار دولار أمريكي في 2017، أما الصادرات خارج المحروقات فقد إنخفضت قليلا لتبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي في 2017 وعليه إرتفع إجمالي الصادرات في 2017 ليبليغ 34.57 مليار دولار أمريكي، وواصل متوسط سعر البترول تحسنه خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 ليبليغ 72.7 دولار أمريكي في حين عرفت كميات المحروقات المصدرة والتي تراجعت ب 2.3% في 2017، إستمرارا في التراجع لتبلغ 9.66 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 إجمالا بلغت إيرادات الصادرات من المحروقات 28.72 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2018، مقابل 23.93 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2017، من جهتها وبعد بلوغها 0.97 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2017، كما قدرت الصادرات من السلع خارج المحروقات 1.37 مليار دولار أمريكي في 2017 و0.56 مليار دولار أمريكي في نهاية سبتمبر 2018، خص هذا الإرتفاع القوي

(+61.7%) أساسا المنتجات نصف المصنعة (أي الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية)، بالتالي يبقى مستوى الصادرات خارج المحروقات يعاني من ضعف التنوع الإقتصادي، وبهذا بلغ إجمالي الصادرات خلال التسعة أشهر الأولى من 2018، 10.22 مليار دولار أمريكي مقابل 8.08 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من 2017.

- أما فيما يتعلق بالواردات من السلع: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي فقد عرفت إنخفاض سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 قدر ب 7.02 مليار دولار أمريكي، خص هذا الإنخفاض المعبر للواردات جميع فئات المنتجات ولكن بمستويات منخفضة، إذ تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية التي تحتل المرتبة الأولى بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 31.3% ب 1.75 مليار دولار أمريكي، حيث إنخفضت من 18.12 مليار دولار أمريكي في 2014 إلى 16.37 مليار دولار أمريكي في 2015 ويرجع هذا الإنخفاض إلى تناقص واردات مركبات نقل الأشخاص والبضائع، وبحصة نسبية قدرها 21.81% من إجمالي الواردات تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية إذ تراجعت واردات هذه السلع من 12.30 مليار دولار أمريكي في 2014 إلى 11.48 مليار دولار أمريكي في 2015، أي بإنخفاض يتجاوز 819 مليون دولار أمريكي مما يفسر 11.7% من الإنخفاض في إجمالي الواردات من السلع، كما إنخفضت الواردات من المنتجات الغذائية التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 17.0% من إجمالي الواردات ب 1.60 مليار دولار أمريكي، أي بتراجع من 10.55 مليار دولار أمريكي في 2014 إلى 8.95 مليار دولار أمريكي في 2015 ويرجع هذا الإنخفاض إلى إنخفاض واردات مسحوق الحليب (-874 مليون دولار أمريكي) بحصة نسبية قدرها 15.7% من إجمالي الواردات، وبلغت واردات المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية 8.24 مليار دولار أمريكي سنة 2015 مقابل 9.89 مليار دولار أمريكي سنة 2014، ويرجع هذا الإنخفاض أساسا إلى إنخفاض كل من الواردات من السيارات السياحية، وبدرجة أقل الواردات من الأدوية، أما سنة 2016 فعرفت إنخفاض طفيف ليصل إلى 49.4 مليار دولار أمريكي هذا راجع لإنخفاض الواردات من سلع "التجهيز الصناعي"، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي واصلت الواردات إنخفاضها سنة 2017 ولو بتواضع لتبلغ 48.98 مليار دولار أمريكي، تعلق الإنخفاض الطفيف البالغ 703 مليون دولار أمريكي إلى مواصلة الواردات من سلع "التجهيز الصناعي" في الإنخفاض سنة 2017، وفي نفس الوقت تواصل تراجع واردات المنتجات "نصف المصنعة"، كما شهدت واردات مجموعة "الطاقة" إرتفاعا في 2017 بحوالي 9%، في حين عرفت الواردات إنخفاضا خلال التسعة أشهر الأولى من 2018، مقارنة بمستواها المسجل خلال نفس الفترة من 2017 بالغة بذلك 11.18 مليار دولار أمريكي مقابل 11.59 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من 2017، بلغت الواردات من المنتجات الغذائية 6.29 مليار دولار أمريكي مقابل 6.22 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2017 و 8.07 مليار دولار أمريكي في 2017 مقابل 7.86 مليار دولار أمريكي في 2016، ترتبط هذه الزيادة أساسا بإرتفاع الواردات من مسحوق الحليب (+425 مليون دولار أمريكي)، أما الواردات من

المنتجات الإستهلاكية غير الغذائية إنتقلت إلى 6.58 مليار دولار أمريكي في سبتمبر 2018، مقابل 6.04 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من 2017 تتضمن هذه الفئة من الواردات: الواردات من السلع ومن مجموعة CKD. كما عرفت إرتفاعا (16.6% من إجمالي الواردات) ب 169 مليون دولار أمريكي لتبلغ 8.07 مليار دولار أمريكي في 2017 مقابل 7.90 مليار دولار أمريكي في 2016، وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع الواردات من السيارات السياحية ومجموعة CKD (+265 مليون دولار أمريكي)، إنخفاض الواردات من سلع التجهيز الصناعي في سبتمبر 2018 التي بلغت 9.21 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من 2018، مقابل 10.01 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2017، وإنخفاض معتبر في الواردات من منتجات مجموعة الطاقة (الوقود)، في سبتمبر 2018 التي إنتقلت إلى 0.740 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.34 مليار دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017 وإرتفعت الواردات من مجموعة "الطاقة" (الوقود) ب 664 مليون دولار أمريكي لتبلغ 1.90 مليار دولار أمريكي في 2017 مقابل 1.23 مليار دولار أمريكي في 2016.

- **رصيد الميزان التجاري:** في ضوء هذه التطورات إنتقل رصيد الميزان التجاري قبل تطبيق التمويل غير التقليدي من شبه توازن في 2014 إلى عجز سنة 2015، فبالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد مدة زمنية طويلة من الفوائض المتتالية، وقد أدى تراجع الواردات وإرتفاع إيرادات الصادرات إلى تقلص عجز الميزان التجاري في 2017 مع تطبيق التمويل غير التقليدي مقارنة بسنة 2016، كما أن إرتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة لإرتفاع أسعار البترول منذ 2017، أدى سنة 2018 إلى خفض عجز الميزان التجاري الذي وصل إلى 0.96 مليار دولار أمريكي.

#### الإستنتاج:

من خلال ما تم دراسته نلاحظ أن عجز الميزان التجاري في إنخفاض منذ سنة 2017، وهذا راجع إلى تحسن أسعار البترول وسياسة تأطير الواردات ومكافحة تضخيم فواتير الواردات والرفع من العرض الداخلي للسلع والخدمات، وألوية الإنتاج المحلي في الصفقات العمومية، بالإضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى قيام بنك الجزائر بتحديد الجدارة الإئتمانية للمستورد لغرض التوطين المصرفي كما خفض نسبة رأس المال الإحترازي للمصارف مقارنة بإلتزاماتها، من حيث التجارة الخارجية وكثف الرقابة على المعاملات التجارية الخارجية مباشرة على مستوى فروع المصارف، وخاصة التدقيق البعدي لمبدأ "حسن النية" في المعاملات مع باقي العالم والذي تزامن مع تطبيق التمويل غير التقليدي، وبذلك يمكن القول أن هذه الآلية ومع إتخاذ الإجراءات سابقة الذكر وتحسن أسعار البترول، قد ساهمت بشكل كبير في خفض عجز الميزان التجاري، الذي بدوره له تأثير إيجابي على الإقتصاد الجزائري.

الفرع الثالث: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الوضعية النقدية خلال الفترة 2014 - 2018

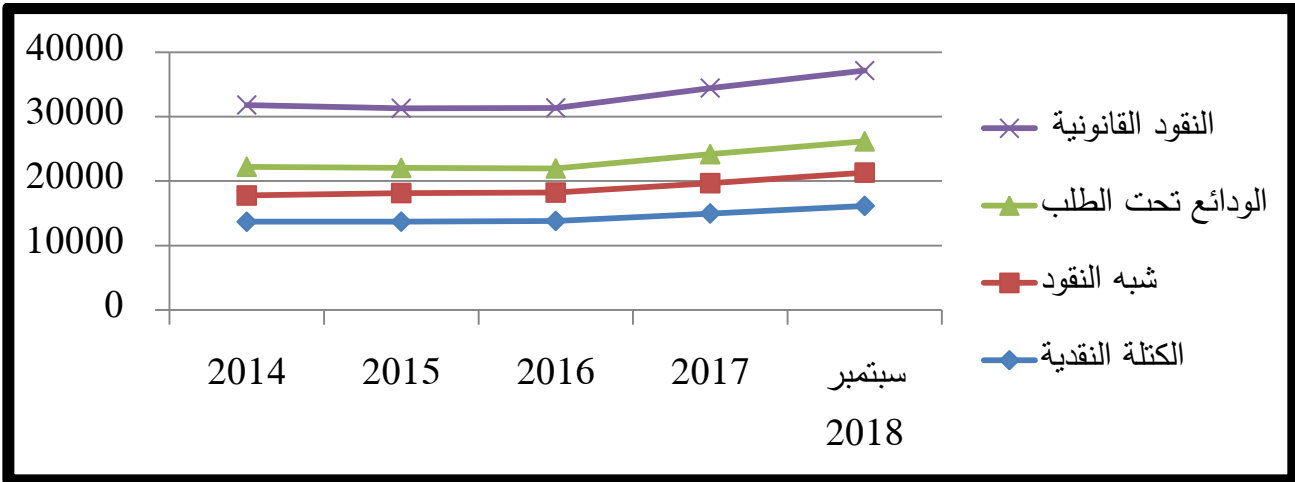
سنقوم من خلال هذا الفرع توضيح أثر التمويل غير التقليدي على الوضعية النقدية، من خلال أثره على الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال الفترة 2014 - 2018، كما هو موضح في الشكل رقم (4) والشكل رقم (5).

1. تحليل أثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية:

من أجل توضيح أثر التمويل غير التقليدي على الكتلة النقدية للفترة 2014 - 2018، نقوم بعرض الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الملحق رقم (4).

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

بالنسبة للنقود القانونية قد عرفت إنخفاض سنة 2015 من 9603 مليار دج سنة 2014 إلى 9261.2 مليار دج سنة 2015، مقابل إرتفاع طفيف سنة 2016 قدر ب 9407، لتعرف النقود القانونية سنة 2017 مع تطبيق التمويل غير التقليدي إرتفاع ملحوظ قدر ب 10266.1 مليار دج، ويواصل هذا الإرتفاع في سبتمبر 2018 ليصل إلى ب 10995.4 مليار دج؛

أما فيما يخص الودائع تحت الطلب فقدرت سنة 2014، 4460.8 مليار دج، لتعرف إنخفاض طفيف سنتي 2015 و 2016 لتصل إلى 3908.5 مليار دج و 3745.4 مليار دج على التوالي، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت الودائع تحت الطلب إرتفاع ملحوظ قدر ب 4513.3 مليار دج سنة 2017، ويواصل هذا الإرتفاع في سبتمبر 2018 لتصل إلى 4858.1 مليار دج؛

أما شبه النقود فقدرت سنة 2014 ب 4083.7 مليار دج، وارتفعت سنة 2015 لتصل إلى 4443.3 مليار دج، ثم عرفت إنخفاض طفيف سنة 2016 لتصل إلى 4409.3 مليار دج، غير أنه مع تطبيق التمويل غير

التقليدي سنة 2017 شهدت إرتفاع ملحوظ وصل إلى 4708.5 مليار دج، وواصل هذا الإرتفاع إلى 5163.8 مليار دج في سبتمبر 2018.

وعموما عرفت الكتلة النقدية إرتفاع طفيف سنتي 2015 و2016 من 13686.7 مليار دج سنة 2014 إلى 13704.5 مليار دج سنة 2015 و13816.3 مليار دج سنة 2016، ومنذ تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت الكتلة النقدية إرتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 14974.6 مليار دج سنة 2017، و16159.2 مليار دج في سبتمبر 2018.

التفسير:

- فيما يخص المجمع النقدي M1: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي إرتفع بشكل معتبر في 2014 (16.4%) وقد سجل تقلص قدره 3.6% سنة 2015 تحت أثر الودائع تحت الطلب ب 13.3%، بينما إستأنفت النقود الورقية توسعها بوتيرة مرتفعة تقدر ب 12.3% (14.2% في 2014)، وهكذا فقد إنعكس الإنخفاض في الودائع تحت الطلب بين سنوات 2014، 2015 و2016 إلى إزدياد المجمع النقدي M1 بما يقارب 9.0% (مقابل 1.6% في 2016)، وذلك رغم تقلص تزايد التداول النقد الورقي من 2014 إلى 2016، بحيث لم يرتفع سوى ب 4.9%، مقابل 9.5% في 2016، بعد تطبيق التمويل غير التقليدي في 2017، إرتفعت الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف ب 8.7%، أما فيما يخص الودائع لأجل (شبه النقود) فقد عرفت من جهتها إرتفاعا ولو متواضعا نوعا ما والمقدر ب 6.8%، في سبتمبر 2018، إن إرتفاع المجمع النقدي M1 سنة 2017 وفي سبتمبر 2018 راجع لإرتفاع الودائع تحت الطلب.

- فيما يخص الكتلة النقدية M2: قبل تطبيق التمويل غير التقليدي، في سنة 2015 وبتعارض كلي عن سنة 2014، عرف متوسط نمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 13.4% سنويا، وتميزت الوضعية النقدية المجمعة (بإحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية ومركز الصكوك البريدية) بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 (0.13%)، مع عجز ميزان المدفوعات نجم النمو الضعيف جدا للكتلة النقدية عن الإنخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات (-41.1%) بإستثناء ودائع هذا القطاع، إرتفعت الكتلة النقدية M2 بشكل جد متواضع 2.8%، أدى إرتفاع الكتلة النقدية ب 8.4% إلى حد كبير عن إرتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف، أساسا تلك المتعلقة بقطاع المحروقات وبدرجة أقل عن إرتفاع الودائع لأجل، في المقابل عرف تداول النقد الورقي نمو ب 9.5% في 2016، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 تراجعت وتيرة نمو تداول النقد الورقي بوضوح في 2017 بنسبة 4.9%، مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية M2 تنقلص لتصل 31.5% في نهاية شهر ديسمبر 2017 مقابل 32.4% في جوان و33.1% في سبتمبر، يعكس هذا التراجع المقدر ب 1.6 نقطة مئوية لحصة النقود الورقية ضمن M2 في الثلاثي الأخير من 2017، وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2018، إرتفعت الكتلة النقدية (M2) بأكثر من 8.6%، هذا راجع لإرتفاع الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف إرتفعت بأكثر من (+8.8%) ومراكز الصكوك

البريدية وأكثر من (+14.4%) والودائع لأجل إرتفعت بأكثر من (+9.4%) أما التداول النقدي فإرتفع بأكثر من (+6.0%)، ففي سبتمبر 2018 إرتفعت الودائع لدى المصارف لتبلغ 10905 مليار دينار، في ظرف يتميز بالإرتفاع المعتبر لودائع قطاع المحروقات (+11.7%)، خص هذا الإرتفاع في الودائع لدى المصارف كل من موارد القطاع العمومي الإقتصادي (+15.2%) وموارد القطاع الخاص والأسر (+7.1%)، توزع هذه الودائع كمايلي:

1. **ودائع تحت الطلب:** 4858.1 مليار دينار أي إرتفاع مقارنة بنهاية ديسمبر 2017 تمثل الودائع تحت الطلب لدى المصارف 48.7% من إجمالي الودائع؛
2. **ودائع لأجل:** 5163.8 مليار دينار أي إرتفاع مقارنة بنهاية ديسمبر 2017؛
3. **ودائع كضمان:** 858 مليار دينار، أي إنخفاض بنسبة 16.3% مقارنة بنهاية ديسمبر 2017.

من جهة أخرى إنخفضت حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية (M2)، بنسبة 30.8% في سبتمبر 2018 أين وصلت إلى 10995.4 مليار دج، مقابل حوالي 33% في سبتمبر 2017 على الرغم من هذا الإنخفاض يبقى حجم النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية معتبرا (ما يقارب 5000 مليار دينار)، هذا ما يشير إلى أن هناك حصة معتبرة من إيداع الأعوان الإقتصاديين (مقدر بحوالي 2000 مليار دينار) مكتنزة خارج القنوات المصرفية، هذا ما يستدعي بوضوح إلى ضرورة توجه إستراتيجيات المصارف التجارية صراحة نحو جمع هذه الموارد .

#### الإستنتاج:

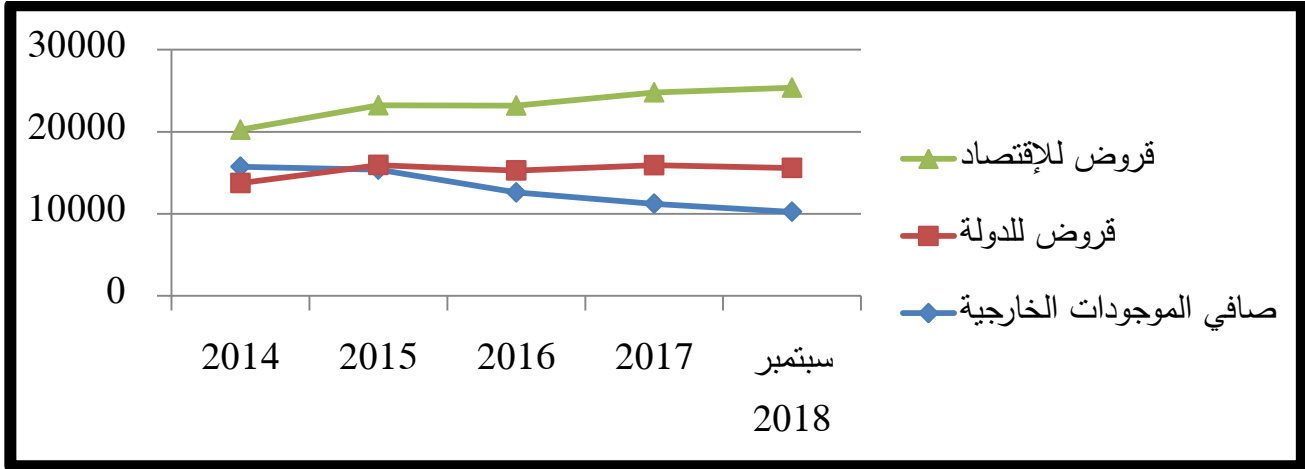
من خلال ما قمنا بدراسته لاحظنا أن الكتلة النقدية في تزايد مستمر طيلة فترة 2014-2018، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي إرتفعت هذه الزيادة بشكل معتبر بداية من 2017، وبذلك توجد علاقة طردية بين الكتلة النقدية والتمويل غير التقليدي، فتطبيق التمويل غير التقليدي رافقه زيادة في الكتلة النقدية دون أن يقابل هذه الزيادة أي إنتاج ما يؤثر بالسلب على القدرة الشرائية للمواطن، ومن ثم على الإقتصاد الجزائري، فأمام هذا الوضع قام بنك الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها إستعادة الثقة بين النظام المصرفي والمواطنين، تمثلت في إلزام المصارف من خلال مذكرتين برفع كل العوائق المبالغة التي يلقاها الزبائن فيما يتعلق بفتح الحسابات والإيداع والسحب أو التحويل، سواء بالعملة الجزائرية أو بالعملة الصعبة، غير أن هذه الإجراءات المتخذة لا تعفي البنوك من اليقظة والحذر، لاسيما من خلال التصريح عن أي إشتباه إلى الهيئة المختصة في مجال المكافحة ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

#### 2. تحليل أثر التمويل غير التقليدي على مقابلات الكتلة النقدية:

من خلال هذا العنصر سنقوم بتوضيح أثر التمويل غير التقليدي على مقابلات الكتلة النقدية، التي تضم قروض للإقتصاد، قروض للدولة، وصافي الموجودات الخارجية، والشكل رقم (5) يمثل مقابلات الكتلة النقدية للفترة 2014-2018.

الشكل رقم(5): تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (5)

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

بالنسبة لقروض للإقتصاد خلال فترة 2014 - 2018 إرتفعت إرتفاع مستمر قدر سنة 2014، ب 6504.6 مليار دج، لترتفع إلى 7277.2 مليار دج سنة 2015، ثم 7909.9 مليار دج سنة 2016، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 قدرت القروض للإقتصاد ب 8880 مليار دج لترتفع إلى 9792.6 مليار دج سبتمبر 2018، وبالنسبة لقروض الدولة عرفت سنة 2014 عجز قدر ب 1992.3 مليار دج مقابل تحسن ملحوظ سنة 2015 قدر ب 567.5 مليار دج، لترتفع بشكل ملحوظ سنة 2016 إلى 2682.2 مليار دج، ويواصل هذا الإرتفاع بتطبيق التمويل غير التقليدي إلى 4691.9 مليار دج ثم 5335.2 مليار دج في سبتمبر 2018، أما صافي الموجودات الخارجية سنة 2014 قدرت ب 15734.5 مليار دج وإنخفضت هذه القيمة بشكل طفيف سنة 2015 لتصل إلى 15375.4 مليار دج، ثم 12596 مليار دج سنة 2016 هذا قبل تطبيق التمويل غير التقليدي، أما سنة 2017 عرفت إنخفاض معتبر ليصل إلى 11227.4 مليار دج ليواصل الإنخفاض في سبتمبر 2018 ليصل إلى 10249.1 مليار دج.

التفسير:

- عرفت القروض الموجهة للإقتصاد تزايداً خلال الفترة 2014 - 2018 هذا راجع لإرتفاع القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية مطروحا منها إعادة شراء المستحقات غير الناجعة، قبل تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت القروض الممنوحة للقطاع الخاص إرتفاع من 49.3% في 2015 إلى 50.0% في 2016، فبعد تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت قروض للإقتصاد إرتفاع راجع لإرتفاع القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية مطروحا منها إعادة شراء المستحقات غير الناجعة التي وصلت إلى 4311.3 مليار دينار في نهاية 2017 أي إرتفاع قدره 9.1% مقابل 4568.3 مليار دينار بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص أي

توسع قدره 15.4% أدت هذه التطورات إلى إرتفاع طفيف في حصة القروض الموجهة للإقتصاد، حيث إرتفعت إلى 51.5% في 2017، ضمن القروض الموجهة للقطاع الخاص بلغت القروض الموجهة للأسر التي تتمثل أساسا في القروض الرهنية 656.7 مليار دينار في نهاية 2017، عرفت حصة القروض طويلة الأجل إرتفاع طفيف حيث إنتقلت إلى 53.4% في سنة 2017، وإنخفاض حصة القروض متوسطة الأجل إلى 20.8% أما القروض قصيرة الأجل فعرفت إرتفاع إلى 25.9%، فالقروض الإستثمارية مثلت في 2017 74.1% من إجمالي القروض، كما أن تطور القروض الممنوحة من طرف المصارف الخاصة التي قدرت ب 13.2% من إجمالي القروض، ومن زاوية تمويل الإستثمار لا نجد الكثير من المصارف الخاصة حيث تمثل نسبتها ضمن هذا النوع من التمويل 7.0% فقط، كما عرفت نسبة الودائع المجمعة إلى القروض المصرفية التي يعود تقلصها منذ 2014 إلى تراجع الفائض في المواد المجمعة من طرف المصارف، مقارنة مع القروض الموزعة إستقرار في 2017 بواقع 1.04، مقابل 1.03 في 2016 نجم هذا الإستقرار عن إرتفاع الودائع ذات الصلة بإعادة شراء الدين العمومي الداخلي من طرف بنك الجزائر، وفي إطار التمويل غير التقليدي رغم الإرتفاع المعتبر للقروض الموجهة للإقتصاد، من سنة 2014 لغاية نهاية سبتمبر 2018 إنتقلت حصة القروض للقطاع العمومي من نسبة تتجاوز 48%، في نهاية ديسمبر 2017، إلى أكثر من 49%، في نهاية سبتمبر 2018، وإنتقلت حصة القروض للقطاع الخاص من 51.14% إلى 50.54% منها 7.61% إلى الأسر، خص إرتفاع القروض مجمل قطاعات الإقتصاد، مع وتيرة إرتفاع أقوى بالنسبة للقطاع العمومي أي:

- إرتفاع ب 11.6% بالنسبة للقطاع العمومي الإقتصادي، بقائم قروض قدره 4812 مليار دينار؛
  - إرتفاع ب 7.7% بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والأسر، بقائم قدره 4918 مليار دينار.
- وبلغت القروض الممنوحة للأسر، المتمثلة أساسا في القروض الرهنية، قيمة 740 مليار دينار، في نهاية سبتمبر 2018، مقابل 657 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2017، أي إرتفاع بنسبة 12.8%، وعليه ضمن إجمالي القروض الموجهة للإقتصاد تهيم حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل، بشكل أوسع بنسبة 72.3% وهذا ما يشير إلى إستمرار توجيه الموارد المالية نحو الإستثمار.
- إن إرتفاع قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة خاصة تلك المتعلقة ببنك الجزائر خلال سنتي 2015 و 2016 هو المصدر الرئيسي للتوسع النقدي (M2) قبل تطبيق التمويل غير التقليدي، أما بعد هذه السنة وفي ظرف تميز بإنخفاض في التدفقات السلبية لإحتياجات الصرف ذات الصلة بالعجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (ما يقارب 2437 مليار دينار من التقلص للإحتياطي النقدي)، فإن تدفقات القروض الموجهة للدولة المقدر ب 2009.7 مليار دينار خصوصا تلك المتعلقة ببنك الجزائر (2837.5 مليار دينار) وبدرجة أقل تدفقات القروض الموجهة للإقتصاد والمقدرة ب 970.1 مليار دينار، هي التي تفسر الإرتفاع في الكتلة النقدية M2 بمبلغ 1158.3 مليار دينار في 2017، إرتفعت القروض الموجهة للدولة بقوة (74.9%)

من نهاية 2016 إلى نهاية 2017، حسب الدائن إرتفعت قروض بنك الجزائر الموجهة للدولة إلى 2837.5 مليار دينار منتقلة من -870 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 1967.4 مليار دينار في نهاية 2017 حيث يمثل 740 مليار دينار منها إقتطاع على مستوى صندوق ضبط الإيرادات (المستنفذ) والذي جاء مع تطبيق التمويل غير التقليدي وذلك لضمان تمويل عجز الخزينة العمومية، من ناحية أخرى إنخفضت قروض المصارف التجارية الموجهة للدولة إلى 1688.7 مليار دينار في نهاية 2017، وهو إنخفاض له صلة بتخفيض الخزينة العمومية لديونها إتجاه المصارف التجارية، وإرتفاع صافي القروض للدولة إذ إنتقل من 4692 مليار دينار، في نهاية ديسمبر 2017، إلى 5335.2 مليار دينار، في نهاية سبتمبر 2018، هذا راجع لأثر التمويل النقدي للدولة من طرف بنك الجزائر.

- قبل تطبيق التمويل غير التقليدي عرف صافي الموجودات الخارجية تقلصا بنسبة 2.28% في 2015 عن سنة 2014، يفسر هذا التقلص بتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار مع الأخذ بعين الإعتبار تآكل إحتياطات الصرف بالدولار الأمريكي، وإنخفاض أسعار البترول ونتيجة تحسن قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي تقلصت الموجودات الخارجية الصافية ب 10.9% سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، في حين بموجب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، كان التغيير في السيولة المصرفية سالبا بما يعادل 21.94 مليار دولار بالدينار الذي أدى إلى إنخفاض الموجودات الصافية الخارجية سنة 2015 عن سنة 2014، كما إنخفضت صافي الموجودات الخارجية ب 8.7% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2018، ترابطا مع العجز الإجمالي لميزان المدفوعات وفي وضع إنخفاض طفيف لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

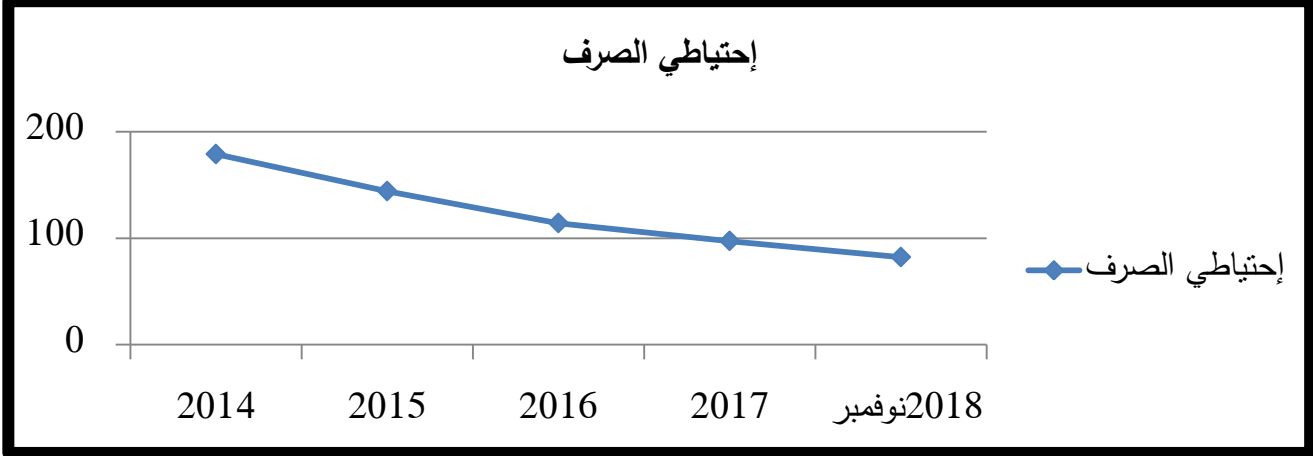
#### الإستنتاج:

من خلال ما قمنا بدراسته ومع تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت مقابلات الكتلة النقدية إرتفاع كل من قروض للإقتصاد وقروض للدولة في مقابل إنخفاض صافي الموجودات الخارجية، هذا يعني أن الزيادة التي شهدتها الكتلة النقدية راجع إلى زيادة كل من قروض للدولة وقروض للإقتصاد، أي أن التمويل غير التقليدي أثر بالسلب على قروض للإقتصاد وقروض للدولة من خلال إستمرار إرتفاعها وخاصة منذ سنة 2017، ولقد أصدر مجلس النقد والقرض في شهر نوفمبر 2018، نظام يتعلق بتعزيز الحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، يهدف إلى التحديث في مجال تعديل المستوى الإسمي مقارنة بالحد الأدنى القانوني، وإلى إعطاء إشارة قوية للساحة المصرفية والمالية، فيما يخص تعزيز قاعدته المالية، وفي نهاية المطاف تعزيز إستقراره، وكذا منح المصارف والمؤسسات المالية قدرة أكبر في مجال التدخل في تمويل الإقتصاد، إن هذا التعديل في الحد الأدنى من رأس المال الذي يرفع هذا الأخير من 10 مليار دينار إلى 20 مليار دينار بالنسبة للمصارف ومن 3.5 مليار دينار إلى 6.5 مليار دينار، بالنسبة للمؤسسات المالية، أن يقلل من الصلابة الحالية للنظام المصرفي الجزائري في مجمله ومن قدراته التي أثبتت جدواها على مقاومة الصدمات الخارجية.

الفرع الرابع: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على إحتياطي الصرف خلال الفترة 2014 - 2018  
سنقوم من خلال هذا الفرع بتوضيح أثر التمويل غير التقليدي على إحتياطي الصرف، خلال الفترة  
2014 - 2018، كما هو موضح في الشكل رقم (6).

الشكل رقم(6): تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (6).

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

الإتجاه العام لإحتياطي الصرف في إنخفاض منذ 2014 حيث بلغ 178.94 مليار دولار أمريكي، مقابل إنخفاض وصل إلى 144.13 مليار دولار أمريكي سنة 2015 و 114.14 مليار دولار أمريكي سنة 2016 أما مع تطبيق التمويل غير التقليدي عرف إحتياطي الصرف سنة 2017 إنخفاض ملحوظ قدر ب 97.3 مليار دولار أمريكي، ما يعني أن الجزائر فقدت 16.8 مليار دولار أمريكي خلال عام، ليعاود الإنخفاض ليصل إلى 82.12 مليار دولار أمريكي في نوفمبر 2018.

التفسير:

قبل تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017، أدى العجز في ميزان المدفوعات سنة 2015 المقدر ب 27.54 مليار دولار أمريكي، إلى إنخفاض إحتياطي الصرف الناجم عن إنخفاض قيمة اليورو مقابل العملة الأمريكية إلى إنكماش حاد في الإحتياطات سنة 2015 وصل إلى 34.81 مليار دولار أمريكي، ومع ذلك مازال مستوى إحتياطي الصرف معتبرا ممثلا ب 27 شهرا من إستيراد السلع والخدمات، في وضع يتميز بمستوى متدني للدين الخارجي في الأجلين متوسط وطويل الأجل، ويسمح هذا المستوى من الإحتياطات بالتخفيف من آثار الصدمة لأسعار النفط، كذلك أدى العجز في ميزان المدفوعات سنة 2016 الذي وصل إلى 26.03 مليار دولار أمريكي إلى تراجع حاد في الإحتياطات الرسمية، أما بعد تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 نفس الإنخفاض في إحتياطي الصرف إلى إنخفاض فعلي في ميزان المدفوعات بحجم 23.3 مليار دولار أمريكي مع

## الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لتداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

تغيرات سعر الصرف للعملة الأجنبية (اليورو والدولار الأمريكي أساسا)، كما أن إستمرار آثار الصدمة البترولية الكبيرة على الإقتصاد الجزائري أدت إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع خصوصا إن مستوى الواردات لا يزال عاليا، وتربطها مع تطور ميزان المدفوعات خلال التسعة أشهر الأولى من 2018 إنخفاض إحتياطي الصرف أي بتآكل أكبر من العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بسبب أثر التقييم السلبي الذي يقارب 0.83 مليار دولار الناجم عن تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو خلال هذه الفترة، في حين كان أثر التقييم إيجابا عندما تحسنت قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي سنة 2017.

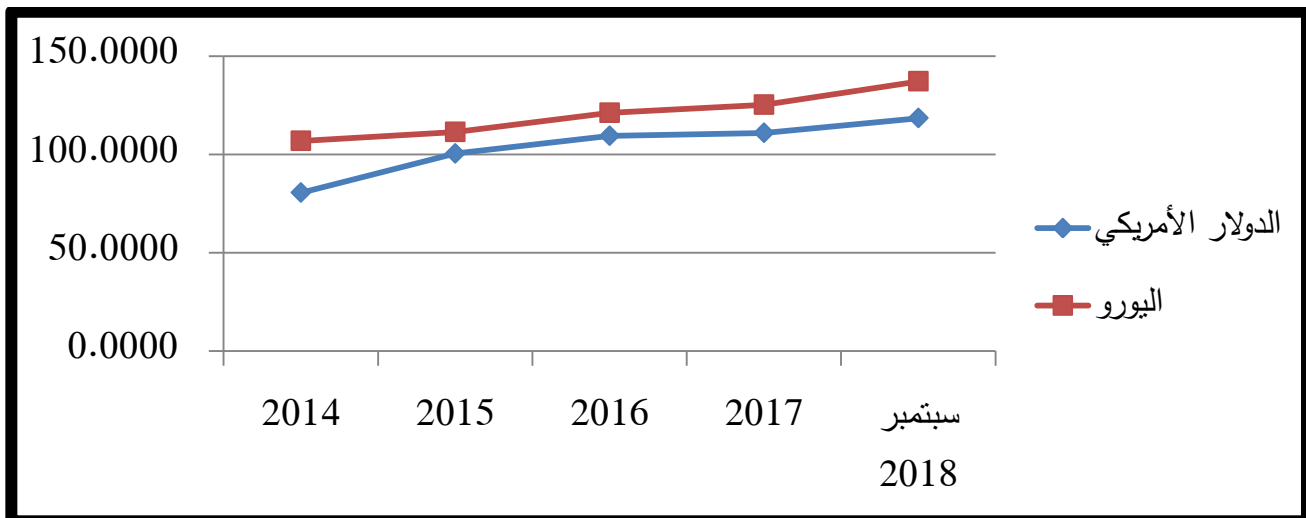
**الإستنتاج:**

من خلال دراسة تطور إحتياطي الصرف خلال فترة 2014-2018 الذي عرف تراجع مستمر طول فترة الدراسة، إزداد حدة مع تطبيق التمويل غير التقليدي الذي هدف إلى التخفيف عن صندوق ضبط الإيرادات- الذي إستنفذ في فيفري 2018- وإحتياطي الصرف، وبذلك يمكن القول أنه مع تطبيق التمويل غير التقليدي لم يرتفع إحتياطي الصرف بل على العكس عرف إنخفاض ملحوظ، وبذلك للتمويل غير التقليدي تأثير سلبي على إحتياطي الصرف، وأن إستمرار تآكل إحتياطي الصرف قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، ما يستدعي بذل جهود ملموسة لتنويع الإقتصاد، والرفع من الصادرات خارج المحروقات، مع التحكم في الإستيعاب المحلي لإحتواء الواردات عند مستويات مستدامة.

**الفرع الخامس: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014-2018**

سنقوم من خلال هذا الفرع بتوضيح أثر التمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2014-2018، والشكل رقم (7) يمثل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو.

**الشكل رقم (7): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2014-2018)**



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (7).

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال فترة الدراسة في إرتفاع مستمر، بينما قيمة العملة الجزائرية مقابل الدولار الأمريكي واليورو في تدهور مستمر، حيث قدرت مقابل الدولار الأمريكي سنة 2014 ب 80.5606، لتتخفص سنة 2015 إلى 100.464 وتواصل الإنخفاض سنة 2016 إلى 109.465، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 عرفت إنخفاض طفيف ليبلغ 110.61 ثم إنخفضت بشكل ملحوظ إلى 118.5 في سبتمبر 2018، أما فيما يخص قيمة العملة الجزائرية مقابل اليورو قدر سنة 2014 ب 106.90 لتتخفص إلى 111.44 سنة 2015 ثم 121.17 سنة 2016 ومع تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017 قدرت قيمة الدينار الجزائري ب 125.32 لتتخفص بشكل ملحوظ إلى 137.22 في سبتمبر 2018.<sup>1</sup>

التفسير:

يمكن تفسير الشكل أعلاه بتقسيمه إلى مرحلتين وهما:

1. المرحلة الأولى قبل تطبيق التمويل غير التقليدي: تتحصر بين جوان 2014 أي تاريخ بداية

الصدمة الخارجية ونهاية السداسي الأول من 2016، خلال هذه الفترة إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بواقع 28% (كمتوسط شهري)، حيث لعب سعر الصرف دور المقاوم الأول للصدمة، في الفترة (2014-2016) إنخفضت فيها قيمة سعر صرف الدينار الجزائري، إذ لجأت الحكومة الجزائرية لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي وإمتصاص تأثير الأزمة الخارجية، حيث لجأ البنك المركزي إلى مراجعة سعر الصرف الفعلي عند مستوى توازنه الذي تحدده أساسيات الإقتصاد الجزائري، (أي سعر النفط والتضخم وفارق الإنتاجية وشركائها الأجانب) بما يسمح بمواجهة إرتفاع فاتورة الإستيراد التي تتجاوز 60 مليار دج سنويا، ولتعويض خسارة الميزانية من الجباية النفطية بنسبة 50%، وقد عرفت سنة 2015 إرتفاع كبير في قيمة الدولار الأمريكي فبالرغم من إنخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مغالى فيه مقارنة بمستواه التوازني، وبسبب الإنخفاض الكبير في أسعار النفط الذي بلغ 45 دولار أمريكي للبرميل سنة 2016 والسبب الغير مباشر هي ثورة الغاز والنفط الضخريين في الولايات المتحدة، والتي أدت إلى إنخفاض كبير في أسعار النفط في السوق العالمية وخاصة أسعار النفط الجزائري، كما عرفت الفترة من السداسي الثاني من سنة 2016 إلى غاية السداسي الثاني من سنة 2017 تواصل تدهور قيمة الدينار الجزائري وفقا لتطورات أهم العملات نسبيا بين الدولار الأمريكي واليورو، وذلك راجع إلى الركود في قطاع المحروقات التي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية، وعموما يعود إنخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو مقارنة بالدولار الأمريكي

<sup>1</sup> علما أن الجزائر تعتمد على طريقة التسعير غير المباشرة، والتي نقصد بها عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

تزامنا مع تطبيق التمويل غير التقليدي في 2017 إلى إرتفاع سعر اليورو مقابل الدولار الأمريكي (12.3%) ومقابل عملات البلدان المتقدمة والناشئة (الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر) هكذا وبالمتوسط السنوي إنخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3% مقابل اليورو في 2017 وإنخفاض ب 8.0% بين 2015 و 2016 مقابل الدولار الأمريكي.

**2. المرحلة الثانية أثناء تطبيق التمويل غير التقليدي:** تمتد منذ بداية السداسي الأول من سنة 2018 وتتميز بتعديل سعر صرف الدينار وفقا لتطورات أهم العملات المرجعية أي الدولار الأمريكي واليورو، حيث كشفت الأرقام والإحصائيات الصادرة عن بنك الجزائر ووزارة المالية عن فقدان الدينار الجزائري خلال 2018 نحو 5% من قيمته، حيث إنتقل من 114.07 دينار للدولار الأمريكي الواحد مع بداية السنة إلى 118.50 دينار أمام العملة الخضراء في آخر تقدير نهاية ديسمبر وتواصل التطور السلبي للدينار الجزائري ليقدر ب 114.0777 دينار خلال نهاية الثلاثي الأول من 2018 و 117.6749 دينار مع نهاية الثلاثي الثاني من سنة 2018 لينتهي سعر صرف الدينار رسميا مقابل الدولار الأمريكي بتداول يفوق 118.50 دينار وهو مستوى يفوق السعر المرجعي للصراف المعتمد في قانون المالية 2019، وخلال التسعة أشهر الأولى من 2018 عكس تطور المتوسط السنوي لأسعار صرف الدينار مقابل اليورو والدولار الأمريكي بصورة عامة تطور أسعار صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي في الأسواق الدولية، في حين بين ديسمبر 2017 ومارس 2018 إنتقل سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.18 إلى 1.23 دولار، أي تحسن قدره 4.22% في المقابل تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي بين مارس وجويلية 2018 بما يقارب 5.27% أما بين جويلية وسبتمبر 2018، فقد تراجعت قليلا قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي (0.23%)، أي تحسنت قليلا قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي ب 1.06% وإنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بين مارس وجويلية 2018 بنسبة 3.09%، وتحسنت ب 2.32% مقابل اليورو أما جويلية وسبتمبر عرف الدينار شبه إستقرار سواء مقابل اليورو (إنخفاض ب 0.08%) أو مقابل الدولار الأمريكي (إنخفاض ب 0.27%).

#### الإستنتاج:

من خلال دراسة تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو والدولار الأمريكي، الذي عرف تعديلات محدودة مقابل كل من الدولار الأمريكي واليورو والتي سمحت بتجنب الضغوطات التضخمية، لاسيما في ظرف يتميز بوفرة نسبية في السيولة الناجمة عن اللجوء إلى التمويل النقدي لتغطية على وجه الخصوص إحتياجات تمويل الخزينة والدين العمومي، أي أنه مع زيادة المعروض النقدي إنخفض سعر صرف الدينار الجزائري، وعليه وجود تأثير سلبي للتمويل غير التقليدي على سعر صرف الدينار الجزائري، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للعملة الجزائرية وما له من تأثير سلبي على الإقتصاد، هذا ما يبين لنا أن خيار الحكومات المتعاقبة في محاولة الحد من مضاعفات وآثار الأزمة الناتجة عن تضخيم النفقات، وإرتفاع العجز يكمن في آليات لا ترقى أن تشكل حولا فعلية لإختلالات بنية الإقتصاد الجزائري.

## الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لتداعيات التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري

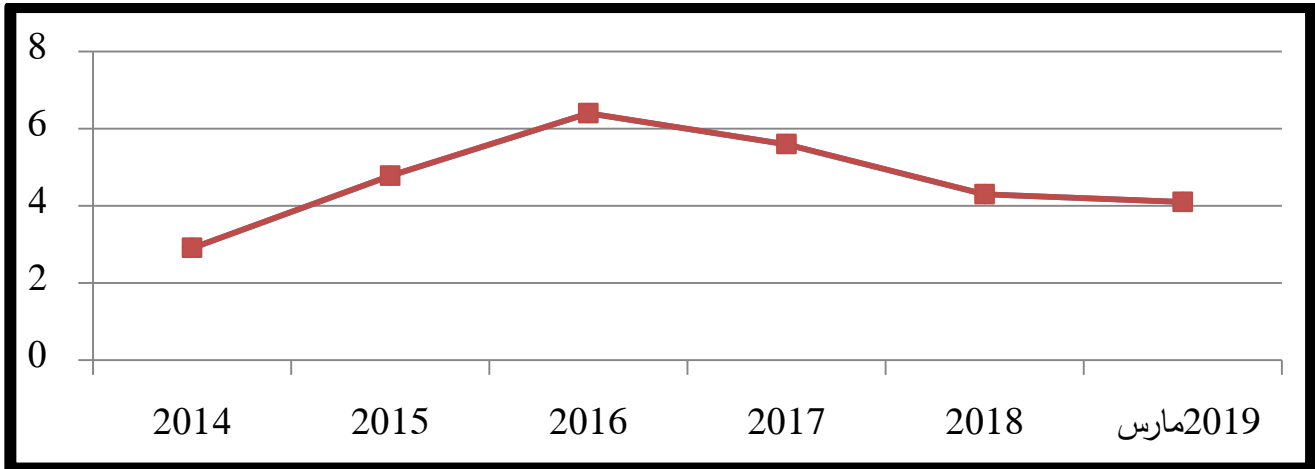
ويتضح من خلال المسار العام لتطور العملة، أننا أمام تخفيض متدرج لقيمة الدينار الجزائري الذي عرف نموًا خلال سنوات 2014 و 2018 بالنظر إلى تضخم النفقات وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة، وفي الميزان التجاري للسلع وميزان المدفوعات، ومن المعلوم أن قيمة العملة تحدد عن طريق سياسات مالية ونقدية للحكومة بناءً على مواردها المتاحة من إحتياطي الذهب والصرف بالخصوص، حيث تعتبر هذه الموارد الغطاء الذي تصدر بفضلها الأوراق النقدية والسيولة، فضلًا عن المقابل المادي المنتج، ولكن يتضح أن السياسات التي إعتمدتها الحكومات المتعاقبة لم تعد تدعم الإقتصاد الفعلي، بقدر ما إستنزفت الموارد المالية المتاحة وأبقت بنية الإقتصاد الجزائري رهينة صادرات المحروقات، فإلى جانب نزوب صندوق ضبط الموارد وإنخفاض إحتياطي الصرف إلى 85.2 مليار دولار في نوفمبر 2018 فإن التوازنات المالية عرفت إختلالًا كبيرًا مع مستوى عجز عال في الميزانية والخزينة.

### الفرع السادس: تحليل أثر التمويل غير التقليدي على التضخم خلال الفترة 2014- مارس 2019

سنقوم من خلال هذا الفرع توضيح أثر التمويل غير التقليدي على التضخم خلال الفترة 2014- مارس 2019، كما هو موضح في الشكل رقم (8).

#### الشكل رقم (8): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014- مارس 2019)

الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (8).

التعليق:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ:

أن معدلات التضخم قدرت بـ 2.91% سنة 2014 لتعرف إرتفاع ملحوظ سنتي 2015 و 2016 حيث وصلت إلى 4.78% و 6.4% على التوالي، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي عرف التضخم سنة 2017 إنخفاض طفيف قدر بـ 5.6% لتتخفف معدلات التضخم عن هذه النسبة سنة 2018 إلى 4.3% و 4.1% في مارس 2019.

التفسير:

قبل تطبيق التمويل غير التقليدي، في سنة 2015 توقف التراجع المعتبر للتضخم المسجل في سنة 2014 وتوجه نحو الإرتفاع رغم أن معدل التضخم تباطأ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2015، حيث مثل معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم، فإرتفاع التضخم سنة 2015 راجع إلى إنحراف أسعار المواد المعملية والتضخم في أسعار الخدمات، كما أن الإرتفاع في التضخم سنة 2015 لم يكن مرتبط بالتوسع النقدي في هذه السنة كون هذا الأخير لم يتجاوز 0.1% مقارنة بسنة 2014 الذي قدر 14.6%، ونتيجة إرتفاع التوسع النقدي (M2) الذي بلغ 0.8% في 2016، أدى هذا لإرتفاع التضخم في 2016، وبعد تطبيق التمويل غير التقليدي بداية من سنة 2017 تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الأسعار عند الإستهلاك، في السوق العالمية إرتفعت أسعار المنتجات الغذائية الرئيسية بحددة في سنة 2017، بعد خمس سنوات متتالية من التراجع، ومع تطبيق التمويل غير التقليدي في 2017 عرف الإتجاه التنازلي للتضخم مؤشر القيم الوحودية للمواد الإستهلاكية المستوردة من غير المواد الغذائية، الذي بدأ منذ ست أشهر بوتيرة مرتفعة بلغت 6.1%، على الرغم من الإنتعاش وإن كان متواضعا للتوسع النقدي (M2) الذي بلغ 8.4%، تباطأ التضخم في 2017 مقارنة بسنة 2016، وقد بلغت نسبة التضخم 4.33% في أبريل 2018 ليعرف بعد ذلك التضخم إرتقاعا طفيفا، إبتداء من ماي 2018، يعود إستئناف التضخم الكلي (كمتوسط سنوي)، إلى أسعار مجموعة "السلع الغذائية"، وأساسا المنتجات الفلاحية الطازجة منها، وقد عرف المتوسط السنوي لنمو مؤشر الأسعار عند الإستهلاك للمنتجات ذات محتوى مستورد كبير، والمقدر وزنه النسبي ب 23.1%، إنخفاضا قدره 5.82%، في سبتمبر 2017، وب 2.60%، في جوان 2018، مظهرا مساهمته في التضخم الكلي، و بالتالي ضعف مساهمة سعر الصرف عند الإستيراد في التضخم الكلي، إجمالا فقد بقي التضخم معتدلا خلال التسعة أشهر الأولى من 2018، بالنظر للمتغير الشهري لأسعار الإستهلاك وهو المؤشر الصافي لأسعار الإستهلاك في مارس 2019 مقارنة بفيفري فبلغ 0.9% وبخصوص المتغير الشهري حسب فئة المنتج إرتفعت أسعار السلع الغذائية ب 1.3% في مارس 2019 مقارنة بشهر فيفري 2019، كما أن هذه الزيادة راجعة أساسا إلى إرتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة (+3.6%)، بالفعل فإن هذا المتغير الشهري لأسعار المواد الفلاحية الطازجة يعود أساسا إلى زيادة في أسعار الخضر (+20.4%) والبطاطا (+7.3%) وبدرجة أقل بالنسبة للسمك الطازج (+1.1%) واللحوم الحمراء (+0.6%)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نشر في الجمهورية يوم 27-04-2019، على الرابط التالي: <http://www.djazairiss.com/eldjournhouria/162241>، الساعة: 19:30.

**الإستنتاج:**

إن ما هو معروف أن زيادة كمية النقود المطبوعة أي المعروض النقدي لتغطية عجز الميزانية في ظل عدم وجود مقابل إنتاجي، ومواصلة الإنفاق سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار، وبالتالي إلى زيادة معدلات التضخم وإنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، أي وجود علاقة طردية بين التضخم والمعروض النقدي، غير أنه من خلال هذه الدراسة لاحظنا إنخفاض معدلات التضخم بدل إرتفاعها، ونرجع ذلك إلى التدابير التي إتخذتها السلطات الجزائرية للحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير، كتخفيض قيمة الدينار الجزائري، سياسة ترشيد الواردات وغيرها من الإجراءات سالفة الذكر، وبذلك لا يمكن أن تظهر لنا الآثار التضخمية لتطبيق التمويل غير التقليدي على المدى القصير.

### خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن إستنتاج مايلي:

- سمح اللجوء إلى التمويل غير التقليدي في ظل غياب مصادر تمويل أخرى بتخفيف القيد المالي، وضمان إستمرارية الإنفاق العمومي الذي يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، ولكن هذا لا يمكن أن يشكل حلا دائما كما هو معترف به وفق الأحكام القانونية المحددة لهذا النوع من التمويل؛
- تطبيق التمويل غير التقليدي عن طريق تعديل قانون النقد والقروض 17-10، سمح للخبزينة العمومية بتمويل العجز في الميزانية، وكانت النتيجة تقلص عجز الموازنة وهو الهدف المرجو من تطبيق هذه الآلية؛
- إن الإنخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات في ظل إنخفاض الواردات، وهذا ما يؤكد لنا أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد أساسا على عائدات البترول؛
- تزامنا مع تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها من قروض للإقتصاد وقروض للدولة إرتفاعا ما يوضح العلاقة الطردية بين التمويل غير التقليدي والكتلة النقدية ومقابلاتها من قروض؛
- من خلال دراسة إحتياطي الصرف وسعر صرف الدينار مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي لاحظنا إنخفاض مستمر لكليهما سواء قبل تطبيق التمويل غير التقليدي أو بعد التطبيق، وهذا ما يشير إلى أن الهدف من تطبيق التمويل غير التقليدي المتمثل في تخفيف الضغوطات على إحتياطي الصرف لم يتحقق؛
- تزامن تطبيق التمويل غير التقليدي مع تراجع في معدلات التضخم، وذلك راجع إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية للحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير، الذي نتوقع إرتفاعه قريبا.

خاتمة عامة

### خاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لأثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، يتبين أنه عبارة عن عقد إقتراض عام داخلي متوسط المدى مبرم بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر لمدة خمس سنوات بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فهو تمويل مباشر للخزينة العمومية تم إقراره بموجب تعديل جديد لقانون النقد والقرض 11 /03 لتغطية العسر المالي الذي تعاني منه خزينة الدولة، جراء تقلبات أسعار النفط وتجنباً للإستدانة الخارجية أو تعطيل التنمية الإقتصادية، حيث يستعمل لتغطية إحتياجات الخزينة العمومية، تسديد الديون العمومية الداخلية للمؤسسات العمومية (سوناطراك وسونغاز)، وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار، وهو موجه مباشرة لتغطية نفقات الإستثمار وليس نفقات الإستهلاك، يهدف هذا التمويل إلى تحقيق التوازنات المالية والإقتصادية لاسيما تحقيق توازنات الخزينة العمومية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، كما يتولى مراقبة ومتابعة هذا التمويل لجنة متكونة من ممثلي وزارة المالية وممثلي البنك المركزي، فلقد تم التكفل بتغطية عجز الخزينة العمومية المقدر بمبلغ 570 مليار دج خلال سنة 2017 في إطار التمويل غير التقليدي، ويبقى الحل ليس في إستحداث آليات إقتراض جديدة للخزينة العمومية، بل في إستحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدي تحتاج إلى إقتصاد قوي لتحقيق الأهداف المرجوة، والإقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الإجتماعي المبالغ فيه في السياسة الإقتصادية للحكومة ودعمه برامج الإصلاح الإقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات، ولهذا قد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة أثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري.

وقد تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية الخاصة بالإقتصاد الجزائري إنطلاقاً من الإمكانيات الطبيعية، البشرية و البنى التحتية، البرامج الإصلاحية وخصائصها، ثم قانون النقد والقرض من حيث مضمونه وتعديلاته وصولاً إلى التعديل الأخير لسنة 2017، وتطرقنا كذلك إلى المفاهيم الأساسية حول التمويل غير التقليدي من مفهومه وخصائصه، ثم عملية طبع النقود في الجزائر إلى مقارنة بين التمويل التقليدي الذي كان معتمداً في الإقتصاد الجزائري والتمويل غير التقليدي المطبق مستحدثاً، وظروف تطبيقه وصولاً إلى إنعكاساته على الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى مراجعة بعض الدراسات العلمية السابقة التي تناولت نفس الموضوع ودراستها دراسة نقدية، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى منهجية الدراسة من خلال إبراز المناهج المستخدمة ونوع الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم نتائج تطبيق التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، من خلال تحليل تطور بعض المؤشرات الإقتصادية.

### نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المستخلصة من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة إصلاحات، كان أهمها إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي إنجر عن تعديله الأخير لسنة 2017، تبني الإقتصاد الجزائري للتمويل غير التقليدي، أي عملية طبع النقود الذي يتميز بعدة خصائص من أجل تمويل عجز الموازنة؛
- سمح اللجوء إلى التمويل غير التقليدي بتخفيف القيد المالي وإستمرارية الإنفاق العمومي، ولكن هذا لا يمكن أن يشكل حلا وإنما إستثنائي ومستعجل ومحدد المدة؛
- تطبيق التمويل غير التقليدي سمح للخرينة العمومية بتمويل العجز في الميزانية، وكانت النتيجة تقلص عجز الموازنة وهو الهدف المرجو من تطبيق هذه الآلية؛
- إن الإنخفاض الكبير في أسعار البترول في الأسواق العالمية أثر بشكل كبير على قيمة الصادرات في ظل إنخفاض الواردات، وهذا ما يؤكد لنا أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي؛
- تزامنا مع تطبيق التمويل غير التقليدي عرفت كل من الكتلة النقدية ومقابلاتها من قروض للإقتصاد وقروض للدولة إرتفاعا ما يوضح العلاقة الطردية بين التمويل غير التقليدي والكتلة النقدية ومقابلاتها من قروض؛
- من خلال دراسة إحتياطي الصرف وسعر صرف الدينار مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي لاحظنا إنخفاض مستمر لكليهما سواء قبل تطبيق التمويل غير التقليدي أو بعد التطبيق، وهذا ما يشير إلى أن الهدف من تطبيق التمويل غير التقليدي المتمثل في تخفيف الضغوطات على إحتياطي الصرف لم يتحقق، فتمويل غير التقليدي أثر سلبي على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر؛
- تزامن تطبيق التمويل غير التقليدي مع تراجع في معدلات التضخم، وذلك راجع إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية الجزائرية للحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير، الذي نتوقع إرتفاعه قريبا.

### مقارنة نتائج الدراسة بدراسات سابقة:

فمن خلال ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة والدراسة الأولى للباحثين وليد العشي وأحمد صديقي بعنوان تجربة التسيير الكمي في الجزائر، نجد أن الجزائر فعلا توجهت للتمويل غير التقليدي كحل إستثنائي نتيجة الظروف التي واجهها الإقتصاد الجزائري، كذلك تشخيص التجربة الجزائرية صعبة في تحليل أثره على المتغيرات الإقتصادية لغياب المعطيات، في حين مقارنة مع الدراسة الثانية للباحث حمزة رملي بعنوان التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض.... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، فعلا الجزائر بتطبيقها للتمويل غير التقليدي قامت بطبع النقود، أما الدراسة الثالثة للباحث سليمان ناصر بعنوان السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر ودراستي تم التوصل مع تطبيق التمويل غير التقليدي هناك أثر على سعر صرف الدينار الجزائري بإنخفاضه بشكل مستمر، وكذا تأثيره على التضخم بإنخفاض معدلاته بداية من سنة تطبيق التمويل غير التقليدي.

### إختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي قائم أساسا على قطاع المحروقات، ولقد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة الفرضية، حيث أن أسعار البترول لها تأثير مباشر على كل من الموازنة العامة، الميزان التجاري، ومن ثم على الإقتصاد الجزائري.

أما الفرضية الثانية التي تنص على أن آليات تطبيق التمويل غير التقليدي تمثلت في إصلاحات بنكية، أما الظروف فتمثلت خصوصا في عجز الميزانية العمومية للدولة، وقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية، حيث تمثلت الآليات في تعديل قانون النقد والقرض 10 / 17 التي تسمح لبنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية، أما الظروف فتمثلت في عجز الميزانية العمومية، وإرتباط هذا الأخير أساسا بحجم النفقات والإيرادات وعليه يمكن القول أن هذه العملية جاءت كحل ظرفي لضغوط الأزمة النفطية على مداخل الدولة؛

فيما يخص الفرضية الثالثة التي تنص على أنه للتمويل غير التقليدي تداعيات سلبية على إستقرار الإقتصاد الجزائري، وقد أثبتت الدراسة التي قمنا بها صحة الفرضية فتمويل غير التقليدي أثر سلبي على الإقتصاد الجزائري، فيما يخص تراجع القدرة الشرائية للدينار الجزائري، بسبب إنخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل كل من اليورو والدولار الأمريكي، أما فيما يخص الكتلة النقدية فإرتفاعها دون غطاء إنتاجي سيؤدي إلى إرتفاع معدلات التضخم، لكن خلال هذه الدراسة نجد أنه مع تطبيق التمويل غير التقليدي لاحظنا إنخفاضه تدريجيا، وهذا راجع للتدابير المتخذة من أجل الحد من الضغوطات التضخمية على المدى القصير، إضافة إلى أن دراستنا لتأثير التمويل غير التقليدي كانت على المدى القصير، إضافة إلى تراجع إحتياطي الصرف الذي كان مستهدف من أجل تخفيف الضغوطات.

### التوصيات:

- بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث نقدم بعض المقترحات والتوصيات:
- تنظيم أسواق السلع وضبطها ومراقبتها وتعزيز العملة الجزائرية لأنها بدأت تفقد قيمتها الحقيقية؛
  - تشجيع الإستثمار العمومي والخاص وربط شراكة بينهم وهذا ما تفتنت له مؤخرا السلطات العمومية من خلال ميثاق شراكة قطاع عام قطاع خاص؛
  - تشجيع التصدير خارج المحروقات، وبالتالي تعزيز التنوع الإقتصادي من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي وترشيد نفقات الدولة وفق مبدأ الأفضلية الذي يجسد المصلحة العامة<sup>1</sup>؛
  - يجب إعادة النظر ومراجعة سياسة الدعم، أي خفض الدعم بالدرجة الأولى لأن تكلفة الدعم في الجزائر تفوق الرسوم التي يتم دفعها، وهذا ما تم العمل به خلال ميزانية 2017؛

<sup>1</sup> في سنة 2016 تم إيقاف المشاريع الإستثمارية المنتجة بسبب الأزمة المالية، فعوض أن نرشد نفقات التجهيز الخاصة بالجهاز الإداري، وتتوقف عن الإسراف في إقامة المباني الحكومية الضخمة والفخمة وغيرها، التي تعتبر نفقات غير ضرورية.

- تطوير السوق المالي من أجل تنويع مصادر تمويل الاستثمارات؛
- إنشاء منظومة جبائية معاصرة حديثة، وذلك بتغيير القوانين التشريعية وتجديد إطارات وكفاءات لتطبيقها حتى يتمكن من تحسين الإيرادات الجبائية العادية، من خلال محاربة الغش الضريبي، وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين العلاقة بين المواطن والإدارة الجبائية، وإرساء الجبائية المحلية.

### آفاق البحث:

- تناولت الدراسة أثر التمويل غير التقليدي على الإقتصاد الجزائري، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لإتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة.
- أثر التمويل غير التقليدي على التصنيف الإئتماني للدين السيادي للجزائر؛
  - أثر التمويل غير التقليدي على النمو الإقتصادي في الجزائر؛
  - أثر التمويل غير التقليدي على إستقلالية بنك الجزائر وفق التعديل الجديد لقانون النقد والقرض 10 / 17؛
  - أثر التمويل غير التقليدي على كل من الجانب الإجتماعي والسياسي في الجزائر.

المراجع

الوثائق الرسمية:

1. الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق 26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة السابعة والأربعون، الصادر بتاريخ 1 سبتمبر 2010.
2. المادة 06 من الأمر رقم 10-04 المتعلق بقانون النقد والقرض.
3. المادة 62 من الأمر 03/11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90/10.
4. المادة 46 من الأمر 03/11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 90/10.
5. المادة 98 من الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد والقرض.
6. المادة 118 من الأمر 03/11 المتعلق بقانون النقد والقرض.
7. المادة 188 من القانون 90/10.
8. بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25 أبريل 2001.
9. راجع القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30/12/2014 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 121، العدد 78.
10. قانون رقم 17/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 11 أكتوبر 2017.

الكتب:

1. الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2007.
3. سعدون بوكبوس، الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1990، 1989-2005)، الطبعة 1، دار الكتاب الحديث، القاهرة مصر، 2012.
4. سهام محمد السويدي، إستقلالية البنوك المركزية، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2010.
5. عبد العزيز خنفوسي، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، الجزء الثاني، الطبعة 1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.
6. عبد الله خبابه، الإقتصاد المصرفي، بدون ذكر الطبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2008.
7. فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل وأهم إنعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
8. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 1999.
9. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، بدون ذكر الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

الأطروحات والمذكرات:

أ. الأطروحات:

1. جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2017/2018.
2. علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.
3. محمد صالي، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، تخصص الديموغرافيا، جامعة وهران 2 الجزائر، 2015/2016.

ب. المذكرات:

1. إلهام نمري، العولمة المالية وتأثيرها على الدول النامية - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2013/2014.
2. أمال رمضان، محددات عرض النقود في الجزائر، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018.
3. بشرى بونيب، تحديث الخدمات المصرفية في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق خلال الفترة 2008-2017، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الإقتصاد، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018.
4. حنان باكور، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر، 2013/2014.
5. رقية بوبكري، عرابوي نوراليعين، مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، 2012/2013.
6. سارة بن يوسف، التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018.

- 7.سمية بن عاشور، دور سعر صرف الدينار الجزائري في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2011/ 2012.
- 8.شروق بردودي، حوكمة النظام المصرفي وأثرها على النمو الإقتصادي، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي بنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/ 2018.
9. عابد بشيكر، نمذجة قياسية إقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر (1970 - 2008)، مذكرة ضمن متطلبات درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2009 / 2010.
- 10.عبد الوهاب غريب، فيصل زيادي، فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل الصدمة النفطية الراهنة، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر، 2015 / 2016.
- 11.علي حدو، إنعكاسات الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2011 / 2012.
- 12.فاطمة الزهراء العلمي، الإقتصاد الجزائري وفرص الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2011 / 2012.
- 13.كريمة بوشركة، أثر الشراكة الأورو متوسطة على الإقتصاد الجزائري (حالة الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2014 / 2015.
- 14.كريمة مكسن، العولمة الإقتصادية وإنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري (حالة الجزائر والشراكة الأورو متوسطة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2014 / 2015.
- 15.نصيرة بهلولي، التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون إداري، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2017 / 2018.
- 16.محمد ثليلاني، اليورو وإنعكاساته على التنمية الإقتصادية في الجزائر (2000 - 2017)، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017 / 2018.

17. هدى لونيسي، إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية (1990 - 2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 2011/2012.
18. وداد بوعفار، أثر إستقلالية بنك الجزائر على سعر صرف الدينار خلال الفترة (1990 - 2017)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2017/2018.
19. وسام خراف، التنمية الاقتصادية في ظل إقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2013/2014.
20. وفاء بن ضياف، أثر السياسة النقدية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 - 2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر، 2016/2017.

#### المجلات:

1. الطيب فراخ، عبد الرحمان بروكي، دراسة قياسية حول أثر إرتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، سبتمبر 2017.
2. إكرام بن عزة، عبد اللطيف شليل، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990 - 2017، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، 21/08/2018.
3. بغداد كربياني، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005.
4. حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الإقتصادي، جامعة وهران الجزائر.
5. حمزة رملي، التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض... هل يتعلق الأمر بالتسيير الكمي؟، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الجزائر، جوان 2018.
6. سليمان ناصر، السياسة النقدية غير التقليدية وآفاق تطبيقها في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 2، 2018.
7. علي صاري، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، 2013.
8. وليد العشي، أحمد صديقي، تجربة التسيير الكمي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، جوان 2018.

الملتقيات:

1. التمويل غير التقليدي في الجزائر المفهوم، الآليات التطبيق والمراقبة والإصلاحات المصاحبة له، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبلاي ليايس سيدي بلعباس الجزائر، أفريل 2018.
2. سكينه بن حمود، مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق، الملتقى الجزائري الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر 3 الجزائر، 13 ماي 2013.
3. علي عزوز، قياس إستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جامعة ورقلة، 11-12 مارس 2008.
4. كلمة المحافظ لدى إفتتاح يوم حول: "عصرنة المصارف: إنجازات وآفاق" المنظم من طرف الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، 19 فيفري 2019.
5. محمد سحنون، مبارك بوعشة، مداخلة بعنوان تقييم هياكل ودورات التمويل في الجزائر، المركز الجامعي العربي بن مهدي أم البواقي الجزائر.

التقارير:

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2017.
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018.
5. بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات 2017، فيفري 2018.
6. بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.
7. بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر في مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات سنة 2016، أفريل 2017.
8. نادية آيت زاي وآخرون، التقرير الوطني: الجزائر، مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة، الجزائر، يونيو 2014.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكومة، الجزائر، نوفمبر 2008.

المطبوعات الجامعية:

1. علي سنوسي، مواضيع مختارة في مقياس ندوة بنكية، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر، 2015/2016.
2. كمال زيتوني، مطبوعة في مقياس النظام المصرفي الجزائري، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف مسيلة الجزائر، 2016/2017.

الجراند:

1. بهاء الدين م، الأفاقي يحذر من هزات إجتماعية في الجزائر، جريدة البلاد، العدد 5674، 18 جويلية 2018.

المقابلات التلفزيونية:

1. الوزير الأول السابق أحمد أويحي، التلفزيون الجزائري، 17 سبتمبر 2017.

مراجع الأترنت:

1. الإذاعة الجزائرية على الموقع: [www.radioalerie.dz/news/ar/article/201901117/160043.html](http://www.radioalerie.dz/news/ar/article/201901117/160043.html)
2. حفيظ صواليلي، سعيد بشار، شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر، على الرابط: <http://www.elkhabar.com>
3. سعر الصرف، بنك الجزائر، على الرابط التالي:
4. مصطفى راجعي، سلبيات وإيجابيات التمويل غير التقليدي، الجزائر 24، على الرابط: <http://aldjazair24.com/articles/44825.html>
5. منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، الأحد 10 سبتمبر 2017، الجزائر العاصمة.
6. منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، 13 فيفري 2018، الجزائر العاصمة.
7. منتدى رؤساء المؤسسات، معرض الصحافة، 3 جانفي 2019، الجزائر العاصمة.
8. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الرابط التالي: <https://www.mesrs.dz/universites?fbclid=IwAR399SSuEfpqueL0P308ZdTfaLld3g60kbwtQsBSIN1BJqt82JaUnkFmNgU>
9. <http://algeriemaintenant.cpm/2019/04/13>
10. <http://www.djazair.com/eldjournhouria/162241>
11. <http://www.ons.dz>

الملاحق

الملحق رقم (1)

قائم التمويل غير التقليدي للخبزفة العمومية خلال الفترة (2017 - 2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	المبالغ
الثلاثي الأخير من سنة 2017	2185
سبتمبر 2018	4005
نوفمبر 2018	1187.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 18-20، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 126.

الملحق رقم (2)

تطور رصيد الميزانية العمومية خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العمومية	إجمالي الإيرادات العمومية	رصيد الميزانية العمومية
2014	6995.7	5738.4	1257.3-
2015	7656.3	5103.1	2553.2-
2016	7297.5	5110.1	2187.4-
2017	7389.3	6182.8	1206.5-
أوت 2018	4419.5	4889.6	470.1-

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 144، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 12.

الملحق رقم (3)

تطور هيكل رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات الإجمالية	رصيد الميزان التجاري	أسعار البترول بالدولار
2014	60.129	58.462	1.667	59.670	0.459	100.234
2015	34.566	33.081	1.485	52.649	-18.083	53.07
2016	29.309	27.918	1.391	49.437	-20.129	45.005
2017	34.57	33.20	1.37	48.98	-14.41	54.053
سبتمبر 2018	10.22	9.66	0.56	11.18	-0.96	72.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 153، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 8، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018، ص: 8، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص: 15، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص: 60-63.

#### الملحق رقم (4)

#### تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود القانونية	الودائع تحت الطلب	أشباه النقود	الكتلة النقدية
2014	9603.0	4460.8	4083.7	13686.7
2015	9261.2	3908.5	4443.3	13704.5
2016	9407.0	3745.4	4409.3	13816.3
2017	10266.1	4513.3	4708.5	14974.6
سبتمبر 2018	10995.4	4858.1	5163.8	16159.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 148، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2017، ص: 11، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 13، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص: 11.

الملحق رقم (5)

تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	قروض للإقتصاد	قروض للدولة	صافي الموجودات الخارجية
2014	6504.6	1992.3-	15734.5
2015	7277.2	567.5	15375.4
2016	7909.9	2682.2	12596.0
2017	8880	4691.9	11227.4
سبتمبر 2018	9792.6	5335.2	10249.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص ص: 126 - 128، 149، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 16، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص: 10.

الملحق رقم (6)

تطور إحتياطي الصرف خلال الفترة (2014 - 2018)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	إحتياطي الصرف
2014	178.94
2015	144.13
2016	114.14
2017	97.33
نوفمبر 2018	82.12

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 4، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 10.

الملحق رقم (7)

قيم متوسطة لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة (2014 - 2018)

السنوات	الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري	اليورو مقابل الدينار الجزائري
2014	80.5606	106.9064
2015	100.4641	111.4418
2016	109.4654	121.1766
2017	110.9610	125.3200
الثلاثي الثالث 2018	118.5000	137.2265

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2017، ص: 20، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2018، ص: 20، سعر الصرف، بنك الجزائر، شوهد بتاريخ 21-04-2019 على الرابط :

[www.andi.dz/indx.php/ar/2013-0102-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies](http://www.andi.dz/indx.php/ar/2013-0102-16-40-57/raisons-pour-investir/136-commerce-exterieur/787-taux-de-change-moyen-da-principales-monnaies).

على الساعة: 22:24.

الملحق رقم (8)

تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2014- مارس 2019)

الوحدة: (%)

التضخم	السنوات
2.91	2014
4.78	2015
6.40	2016
5.6	2017
4.3	2018
4.1	مارس 2019

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على <http://www.ons.dz>، بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص: 26، بنك الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018، ص: 21.